IUGJIS
Vol 24, No1, 2016, pp 47-85

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية

مدلول مصطلح: "حديث غريب" عند الإمام النووي في كتابه المجموع دراسة تطبيقية*

أ. عطوة محمد القريناوي[1,]، أ.د. طالب حماد أبو شعر[1]، د. سالم أحمد سلامة[1]**

[1]قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين

تاريخ الإرسال (2015/06/16)، تاريخ قبول النشر (2015/08/05)

ملخص البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد، فقد قام الباحثون بدراسة مدلول مصطلح: "حديث غريب" عند الإمام النووي في كتابه المجموع، وقد ابتدأنا أولًا بتعريف الحديث الغريب، واستعمالاته عند العلماء مثال: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وابن ماجه، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي، وأما الدراسة التطبيقية فقد اشتملت على عشرين حديثًا من أصل ثلاثين حديثًا، وقد اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: غرابة الإسناد فقط: وقد درس فيه الباحثون خمسة أحاديث، المبحث الثاني: غرابة الإسناد والمتن معًا: وقد درس فيه الباحثون أحد عشر حديثًا، المبحث الثالث: ما استغرب النووي لفظة أو أكثر من ألفاظه: وقد درس فيه الباحثون أربعة أحاديث.

وقد توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى دقة الإمام النووي في تضعيف الأحاديث، فلم يخالفه الباحثون من خلال الدراسة التطبيقية إلا في أحاديث قليلة، وكذلك لم يقتصر على الغرابة التي بمعنى التفرد بل شمل معانٍ أخرى، وهذا يدل على سعة علم هذا الإمام في علم نقد الرجال، وقدرته الفائقة على ذلك، وقد ختم الباحثون دراستهم بأهم النتائج والتوصيات. والله نسأل أن يجعل هذا في ميزان حسناتنا يوم القيامة.

الكلمات المفتاحية: النووي، المجموع، الحديث، الغريب.

The Implication of Strange Hadith Term for Al- Imam Al- Nawawy through the Book of Al-Magmoe "Empirical Study"

Abstract

All praise is due to Allah and his grace by which good deeds are always done. May peace and blessings be upon our prophet Mohammed. In our research we studied implication of strange hadith term for Al- Imam Al- Nawawy through the book of al-magmoe. Firstly, we started: the trust of strange hadith and the using of strange hadith from scientists such as: Yahia Ibn Maeen, Ahmed Ibn Hanbal, Ibn Majah, Abu Daowd, Al-Termethy, Al-Nasaey, Al-Daraqutney, Al-Baihaqy. The empirical study of strange hadith contains of twenty hadiths from thirty hadiths. The empirical study contains three sections: The first section: The strange of al-isnad: We studied in this section five hadiths. The second section: The strange of al-isnad and text: We studied in this section eleven hadiths. The third section: The strange of sentence or a lot of sentences: We studied in this section four hadiths.

Through this study: the researchers reach an accuracy of Al- Nawawy,s judgments expect some concerned with few hadiths and he doesn't stop for strange in the meaning of singular but contain a lot of means. This shows Al-Nawawy's great ability at criticizing men narrators. Finally, the researcher concluded his research with the most important findings and suggestions. May Allah accepts this study in our good deeds on the day of resurrection.

Keywords: Al-Nawawy, Al-Magmoe, Hadith, Strange.

* مستلة من رسالة الدكتوراه للباحث الأول.

** البريد الالكتروني للباحث المرسل: bara2013@hotmail.com

مقدمة:

الحمد لله الكريم المنَّان، ذي النعمة والفضل والإحسان، الذي فضَّل ديننا على سائر الأديان، وامتنَّ علينا بإرساله أفضل خلقه لديه، وأكرمهم عليه، محمد صلى الله وسلَّم عليه، وبعد.

فقد تواصل علم نقد الأسانيد قرناً بعد قرن، حتى جاء القرن السابع الهجري حيث ظهر فيه الكثير من العلماء، ومنهم الإمام النووي المتوفى عام (676هـ)، صاحب الآثار العلمية العظيمة في كل المجالات من تفسير وحديث وفقه ولغة، فصنَّف الكتب الكثيرة، وكان من آثاره كتاب المجموع الذي شرح فيه كتاب المهذب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى عام (476هـ)، وهو من أمهات كتب الفقه الشافعي، وقد وقع اختياري على الإمام النووي في كتابه هذا؛ لأنَّ الإمام النووي من أعمدة الفقه الشافعي، وكتابه من مظان ذلك، وأنه من أعلام الحديث حيث كان من أهم من ألف في علم المصطلح بعد ابن الصلاح، وقد حكم على الكثير من الأحاديث في كتاب المجموع مما يسترعي من الباحثين الاهتمام بهذه الأحكام وبيان منهجه فيها.

ولم ينسَ هذا الإمام ذو النفحة الحديثية أن يحكم على الأحاديث في هذا الكتاب حتى ولو كان الكتاب فقهيًّا، ولم يقتصر فقط على مناقشة الناحية الفقهية، بل اهتم اهتمامًا جليًّا بعلم الحديث، وقد أحب الباحثون في هذا البحث أن يتحدثوا عن مراد النووي من الحديث الغريب، وهل يوافق التعريف الاصطلاحي الذي استقر عند علماء الحديث؟ وقد قام الباحثون بدراسة عشرين نموذجًا تطبيقيًّا من أصل ثلاثين حديثًا.

أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1. الإمام النووي من كبار الأئمة المحدثين الذين جمعوا بين علمي الرواية والدراية حيث إنه من المتضلعين في علم الحديث، ومن فرسان المذهب الشافعي المُنَظِّرين له.
2. إنَّ كتاب المجموع شرح المهذب من أهم كتب المذهب الشافعي التي يعتمد عليها، فهو وجهة المتفقهين في هذا المذهب، ويشتمل على أكثر أحاديث الأحكام التي استدل بها الشافعية ومخالفوهم.
3. لما لمصطلح الحديث الغريب من أهمية فنحتاج إلى ضبط مدلوله عند العلماء من خلال الدارسة التطبيقية، وذلك لتعدد استعمالاته عندهم.

أهداف البحث:

1. إبراز مراد الإمام النووي من مصطلح الحديث الغريب من خلال كتابه المجموع.
2. بيان مدى دقة الإمام النووي في الحكم على الأسانيد.
3. توضيح مدى العلاقة بين الدراسة النظرية في علم المصطلح، وتطبيق الأئمة لهذه القواعد.

منهج البحث، وطبيعة عمل الباحثين فيه:

- **منهج جمع الأحاديث وتصنيفها:**

1. قام الباحثون بدراسة عشرين حديثاً حكم عليها النووي بأنها أحاديث غريبة.
2. قام الباحثون بترتيب الأحاديث حسب نص الحديث في المجموع، ثم ترتيبها حسب ورودها في الكتاب.

- **منهج دراسة الأحاديث وغريبها:**

1. صدَّر الباحثون بالرواية التي حكم عليها الإمام النووي، وإن لم يحدد النووي الرواية جاء الباحثون بالرواية الأقرب للفظ الرواية التي حكم عليها النووي.

2. قام الباحثون بعد ذلك بتخريج الحديث، ثم دراسة بعض رجاله، والحكم على إسناده، وتحليل منهج الإمام النووي في استعمال مصطلح: "حديث غريب" وصولًا إلى مبررات استعمال والحكم على الحديث بذلك.
3. قام الباحثون بتوضيح المعاني الغريبة في الحاشية بالاعتماد على كتب غريب اللغة، وشروح الحديث.

- **منهج تخريج الأحاديث:**

1. إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفى الباحثون بتخريجه منهما، وإن كان في غيرهما خرَّج الباحثون من الكتب الستة، وتوسعوا في التخريج عند الحاجة.
2. رتب الباحثون مصادر التخريج بالبدء بالكتب التسعة، ثم حسب الوفاة، كما وثق الباحثون مصادرهم الحديثية بذكر اسم المُصنَّف، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث، مع إيراد البيانات في قائمة المصادر.

- **منهج دراسة رجال الإسناد:**

1. عدم الترجمة للمشهورين من الصحابة.
2. إذا كان الراوي من رجال الكتب الستة اكتفى الباحثون بنقل الحكم عليه من تقريب التهذيب، إلا في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة عند ابن حجر من مراتب التعديل، توسع الباحثون في الترجمة لرجالها للخروج بخلاصة القول في رواتها من خلال المقارنة بين كلام النقاد فيهم.
3. إذا كان الراوي من غير رجال الكتب الستة توسع الباحثون في دراسة الراوي المختلف فيه.

- **منهج الحكم على الإسناد:**

1. حكم الباحثون على أسانيد الأحاديث بما يناسبها من حيث القبول أو الرد.
2. إذا كان إسناد الحديث حسنًا أو ضعيفًا يمكن ارتقاؤه اجتهد الباحثون في العثور على متابعات له.

- **تحليل منهج الإمام النووي:**

1. حاول الباحثون إيجاد الأسباب التي تبرر حكم النووي على أحاديثه، فإن لم يجد الباحثون مسوغًا لحكم النووي، قاموا بتحديد الحكم المناسب.
2. قام الباحثون بذكر منهج الإمام النووي في استعمال مصطلح "غريب الحديث" في خاتمة البحث.

الدراسات السابقة:

لم أجد من درس مصطلح: "حديث غريب "عند الإمام النووي، وما وجدته هو فهرسة للأحكام الحديثية في الكتابين التاليين:

1. فهرسة أحكام النووي على الأحاديث في كتاب اللؤلؤ المصنوع في الأحاديث التي حكم عليها النووي في كتابه المجموع، لأبي عبد الله محمد بن شومان الرملي، وقد طبعته دار رمادي، ط:1، (1417، 1997)، وتمثل عمله في الكتاب بجمع كل الأحاديث التي حكم عليها النووي، وبيان حكمه فيهم فقط، ولم يدرس أي حديث منها، بل لم يخرج هذه الأحاديث ولو تخريجًا بسيطًا.

2. كتاب الأحاديث والآثار التي حكم عليها الإمام النووي في كتبه، للدكتور: ناصر بن سعود السلامة، المطبوع بدار أطلس بالرياض، ط:1 (1420- 1999)، وقد جمع فيه أحكام النووي من أربعة عشر كتابًا منها كتاب المجموع، وقد رتبه على حروف الهجاء، وكان كالذي سبقه يقتصر على حكم النووي، واسم الكتاب الذي حكم فيه على الحديث، وقد أفدنا من هذين الكتابين في مرحلة الجمع.

وقد جاء هذا البحث للوقوف على مدلول مصطلح: "حديث غريب" عند النووي، وهو مجتزأ من رسالة الدكتوراه للباحث: عطوة محمد القريناوي، والموسومة بـ: (منهج الإمام النووي في تضعيف الأسانيد من خلال كتابه المجموع)، وهي رسالة غير منشورة نوقشت في شهر يونيو، عام 2015م بالجامعة الإسلامية بغزة.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث:

المقدمة: وفيها: أهمية الموضوع، وبواعث اختياره، وأهداف البحث، ومنهج البحث، وطبيعة عمل الباحثين فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: مصطلح: "حديث غريب" عند العلماء –تعريفه واستعمالاته–:

أولًا: تعريف الحديث الغريب لغة واصطلاحًا.

ثانيًا: الفرق بين الغريب والفرد.

ثالثًا: أقسام الحديث الغريب.

رابعًا: استعمالات مصطلح "حديث غريب" عند العلماء.

المبحث الأول: غرابة الإسناد عند الإمام النووي.

المبحث الثاني: غرابة الإسناد والمتن معًا عند الإمام النووي.

المبحث الثالث: ما استغرب النووي لفظة أو أكثر من ألفاظه.

سادساً: الخاتمة: وتشمل خلاصة الدراسة، وما توصل إليه الباحثون من نتائج وتوصيات.

تمهيد: مصطلح: "حديث غريب" عند العلماء "تعريفه واستعمالاته"

أولًا: تعريف الحديث الغريب لغة واصطلاحًا:

تعريف الغريب لغة:

قال ابن فارس عن مادة: (غرب): (الْغَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَكَلِمُهُ غَيْرُ مُنْقَاسَةٍ لَكِنَّهَا مُتَجَانِسَةٌ، فَلِذَلِكَ كَتَبْنَاهُ عَلَى جِهَتِهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ لِقِيَاسِهِ. فَالْغَرْبُ: حَدُّ الشَّيْءِ، يُقَالُ: هَذَا غَرْبُ السَّيْفِ، وَيَقُولُونَ: كَفَفْتُ مِنْ غَرْبِهِ، أَيْ أَكْلَلْتُ حَدَّهُ وَقَوْلُهُمْ: اسْتَغْرَبَ الرَّجُلُ، إِذَا بَالَغَ فِي الضَّحِكِ، وَالْغَرْبُ: الدَّلْوُ الْعَظِيمَةُ)(1).

وقال ابن منظور: (الغَرِيبُ: الغامِضُ مِنَ الْكَلَامِ؛ وكَلِمة غريبةٌ، وَقَدْ غَرُبَتْ، وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ)(2).

ومما سبق يتبين لنا أن الغريب هو الغامض من الكلام.

الحديث الغريب اصطلاحًا:

عرَّف الإمام أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه الغريب بقوله: (الْغَرِيبُ مِنَ الْحَدِيثِ كَحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ وَقَتَادَةَ وَأَشْبَاهِهِمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُمْ، إِذَا انْفَرَدَ الرَّجُلُ عَنْهُمْ بِالْحَدِيثِ يُسَمَّى غَرِيبًا، فَإِذَا رَوَى عَنْهُمْ رَجُلَانِ وَثَلَاثَةٌ، وَاشْتَرَكُوا فِي حَدِيثٍ يُسَمَّى عَزِيزًا، فَإِذَا رَوَى الْجَمَاعَةُ عَنْهُمْ حَدِيثًا سُمِّيَ مَشْهُورًا)(3).

(1) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (420/4).

(2) لسان العرب، لابن منظور (640/1).

وعرَّفه ابن الصلاح بأنه الْحَدِيثُ الَّذِي يَتَفَرَّدُ بِهِ بَعْضُ الرُّوَاةِ يُوصَفُ بِالْغَرِيبِ، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي يَتَفَرَّدُ فِيهِ بَعْضُهُمْ بِأَمْرٍ لَا يَذْكُرُهُ فِيهِ غَيْرُهُ: إِمَّا فِي مَتْنِهِ، وَإِمَّا فِي إِسْنَادِهِ[4] ، وبذلك عرفه النووي[5].

وقال ابن حجر: (الخبر إما أن يكون له: طرق بلا عدد معين، أو مع حصر بما فوق الاثنتين، أو بهما، أو بواحد، فالأول: المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه، والثاني: المشهور وهو المستفيض على رأي، والثالث: العزيز، والرابع: الغريب، وكلها – سوى الأول– آحاد)[6].

وبذلك يتبين أن التعريف الذي استقر عليه اصطلاح المحدثين هو أنه الطريق الذي تفرد به راوٍ واحد، ولو في طبقة واحدة من طبقات الإسناد.

ثانياً: الفرق بين الغريب والفرد:

يرى ابن حجر أن الغرابة قد تكون في أصل السند، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، وهي التي يطلق عليها الفرد المطلق، وأما الفرد النسبي فيقل إطلاق الفرد عليه، ويطلقون عليه الغريب[7] .

وكلام ابن حجر غاية في الدقة والأهمية، وقد سار عليه الكثير من علماء الحديث في كتبهم.

قال الدكتور: صبحي الصالح: (بين الفرد والغريب رابط مشترك لغة واصطلاحًا، وهو مفهوم التفرد، وقد سَوَّغَ هذا الرابط لبعض العلماء أن يحكموا بترادف الفرد والغريب، فأنشؤوا يقولون: تفرد به فلان تارة، وأغرب به فلان تارة أخرى، وهم يقصدون شيئًا واحدًا، والحق أن أكثر المحدثين على التغاير بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق الذي لم يُقَيَّد بقيد ما، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قُيِّد بقيد ما، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قُيِّدَ بالنسبة إلى شيء معين، وإنما يغايرون بينهما عند التسمية الاصطلاحية، فالأصل في مثل هذه التسمية عدم الترادف، أما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون بين التفرد والإغراب)[8] .

ثالثًا: أقسام الحديث الغريب:

يرى ابن الصلاح أن الحديث الغريب ينقسم إلى قسمين[9]:

1. الغريب متنًا وإسنادًا: وَهُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي تَفَرَّدَ بِرِوَايَةِ مَتْنِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ.
2. الغريب إسنادًا لا متنًا: وهو الْحَدِيثُ الَّذِي مَتْنُهُ مَعْرُوفٌ مَرْوِيٌّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، إِذَا تَفَرَّدَ بَعْضُهُمْ بِرِوَايَتِهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ كَانَ غَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ مَعَ أَنَّ مَتْنَهُ غَيْرُ غَرِيبٍ.

كما يرى ابن الصلاح عدم وجود نوع ثالث، وهو ما كان غريب المتن بلا غرابة إسناد، واستثنى من ذلك، فقال: (إِلَّا إِذَا اشْتَهَرَ الْحَدِيثُ الْفَرْدُ عَمَّنْ تَفَرَّدَ بِهِ، فَرَوَاهُ عَنْهُ عَدَدٌ كَثِيرُونَ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ غَرِيبًا مَشْهُورًا، وَغَرِيبًا مَتْنًا، وَغَيْرَ غَرِيبٍ إِسْنَادًا، لَكِنْ بِالنَّظَرِ إِلَى أَحَدِ طَرَفَيِ الْإِسْنَادِ، فَإِنَّ إِسْنَادَهُ مُتَّصِفٌ بِالْغَرَابَةِ فِي طَرَفِهِ الْأَوَّلِ، مُتَّصِفٌ بِالشُّهْرَةِ فِي طَرَفِهِ الْآخَرِ، كَحَدِيثِ: " نَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"[10])[11].

---

[3] معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص:270).

[4] معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص:270).

[5] التقريب والتيسير، للنووي (ص:86).

[6] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر (721/4).

[7] المصدر نفسه (722/4).

[8] علوم الحديث ومصطلحه، للصالح (226/1).

[9] انظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص:271).

[10] صحيح البخاري (6/1)، ح1، صحيح مسلم (1515/3)، ح1907.

[11] معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص:271).

رابعًا: استعمالات مصطلح "حديث غريب" عند العلماء:

تعددت استعمالات العلماء لمصطلح الحديث الغريب بحسب فهم كل عالم للمراد من هذا المصطلح، وقد يتعدد الاستعمال عند الإمام الواحد بحسب المقام، ومن أمثلة ذلك لا على سبيل الحصر:

أ. **الإمام يحيى بن معين ت233هـ:** أطلق ابن معين الغريب على ما تفرد به راوٍ عن شيخه[12].

ب. **الإمام أحمد بن حنبل ت241هـ:** أطلق أحمد بن حنبل هذا المصطلح مثل إطلاق ابن معين[13]، وأطلقها أحياناً وأراد بها المعنى اللغوي، فقد قال أحمد: (إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث "غريب"، أو "فائدة" فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان)، وقال أيضًا: (شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها)، وقال أيضًا: (تركوا الحديث، وأقبلوا على الغرائب، ما أقل الفقه فيهم)[14].

ج. **الإمام ابن ماجه ت273هـ:** استعمل ابن ماجه هذا المصطلح ثلاث مرات في سننه[15]، وكل هذه المواضع فسر فيها الغرابة بتفرد شيوخه برواية الحديث عن شيوخهم.

د. **الإمام أبو داود ت275هـ:** استعمل أبو داود هذا المصطلح مرة واحدة في سننه[16]، وقد قصد به تفرد راوٍ برواية الحديث عن شيخه، وحكم على الإسناد بأنه جيد.

ه. **الإمام الترمذي ت279هـ:** يطلق الإمام الترمذي هذا المصطلح على ثلاثة معانٍ[17]:

1. أن لا يروى إلا من وجه واحد.
2. أن يكون الإسناد مشهورًا يروى به أحاديث كثيرة، ولكن المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد.
3. أن تكون زيادة غريبة في الحديث، وأنها تصح إذا كانت ممن يعتمد على حفظه.

و. **الإمام النسائي ت303هـ:** استعمل النسائي مصطلح الغريب مرة واحدة، وذكر أن سبب الغرابة تفرد راوٍ عن شيخه[18].

ز. **الإمام الدارقطني ت385هـ:** أطلق الدارقطني الغريب على معنيين:

1. تفرد راوٍ عن شيخه[19].
2. الضعف، فقد قال: (غَرِيبٌ جِدًّا، خَالِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مَتْرُوكٌ)[20] . وكأنه يقول: ضعيف جدًّا.

ح. **الإمام البيهقي ت458هـ:** أطلق البيهقي هذا المصطلح على ثلاثة معانٍ: 1- ما استغرب البيهقي إسناده[21]. 2- وما تفرد به راوٍ عن شيخه[22]. 3- وما استغرب البيهقي لفظة فيه[23].

---

[12] انظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري- (29/4، 297).

[13] انظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل – رواية ابنه عبد الله- (277/2)، (91/3).

[14] شرح علل الترمذي، لابن رجب (623/2).

[15] انظر: سنن ابن ماجه (390/1)، ح1234، (725/2)، ح2143، (1092/2)، ح3282.

[16] انظر: سنن أبي داود (304/1)، ح1173.

[17] انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (627/2- 630).

[18] انظر: سنن النسائي (132/1)، ح242.

[19] انظر: سنن الدارقطني (211/1)، ح423، (391/4)، ح3661.

[20] سنن الدارقطني (50/1)، ح86.

[21] انظر: السنن الكبرى، للبيهقي (441/1)، ح1408، (501/6)، ح12767، (354/7)، ح14240.

[22] انظر: السنن الكبرى، للبيهقي (569/1)، ح1814، (686/7)، ح15402.

ومن هنا نرى أن مصطلح الحديث الغريب في استعمال العلماء شمل: الغريب اللغوي، وتفرد الرواة عن شيخ معين، وغرابة الإسناد، وغرابة أحد الألفاظ، والضعف.

المبحث الأول: غرابة الإسناد عند الإمام النووي

1. **قال الشيرازي:** (رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– نَهَى النِّسَاءَ عَنْ الخروج، إلا عجوزًا في مَنْقَلَيْهَا[24])، **وقال النووي:** "حديث العجوز فِي مِنْقَلَيْهَا": غَرِيبٌ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ[25])[26].

لم نجد هذا الحديث مرفوعًا في أيٍّ من الكتب المسندة. وقد ثبت موقوفًا من حديث عبد الله بن مسعود، حيث أخرج عبد الرزاق عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: كَانَ يُقَالُ: صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِهَا فِي دَارِهَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو عُمَرُ: وَلِمَ تُطَوِّلُ؟ سَمِعْتُ رَبَّ هَذِهِ الدَّارِ– يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ– يَحْلِفُ فَيُبْلِغُ فِي الْيَمِينِ: «مَا مُصَلًّى لِامْرَأَةٍ خَيْرٌ مِنْ بَيْتِهَا، إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ إِلَّا امْرَأَةٌ قَدْ يَئِسَتْ مِنَ الْبُعُولَةِ فَهِيَ فِي مِنْقَلَيْهَا»، قِيلَ: مَا مَنْقَلَيْهَا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «امْرَأَةٌ عَجُوزٌ قَدْ تَقَارَبَ خَطْوُهَا»[27]، وإسناد هذا الموقوف صحيح، وأما عن رواية البيهقي الموقوفة التي ضعفها النووي فهي ضعيفة الإسناد، وترتقي من خلال رواية عبد الرزاق إلى درجة الحسن لغيره، وبذلك يتبين استغراب النووي للمرفوع فقط بدليل أنه ضعف المرفوع في كتابه خلاصة الأحكام[28].

2. **قال النووي:** (وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أَنَّهُ قَالَ: "إذَا خَطَبَ الْإِمَامُ فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ"، وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ جَابِرٍ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا سَبَقَ[29]، وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ غَرِيبٌ)[30] .

قال الطبراني: (حدثنا أبو شُعَيبٍ، ثنا يحيى بن عبد الله البَابْلُتِّيُّ[31]، ثنا أَيُّوبُ بن نَهيك، قال: سمعتُ عامرًا الشَّعبيَّ يقول: سمعتُ ابنَ عمر يقول: سمعتُ النبيَّ – صلى الله عليه وسلم– يقول: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ والإِمَامُ عَلَى المِنْبَرِ، فَلاَ صَلاَةَ ولاَ كَلاَمَ، حَتَّى يَفْرُغَ الإِمَامُ»)[32].

تخريج الحديث:

لم نجد من أخرجه غير الطبراني.

---

[23] انظر: السنن الكبرى، للبيهقي (394/3)، ح6128، (398/3)، ح6144، (473/3)، ح6365.

[24] مَنْقَلَيْهَا: المَنْقَل: الخُفُّ. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير(365/4).

[25] انظر: السنن الكبرى، للبيهقي (188/3)، ح5364.

[26] المجموع شرح المهذب، للنووي (197/4).

[27] المصنف، لعبد الرزاق (150/3)، ح5117.

[28] انظر: خلاصة الأحكام، للنووي (680/2).

[29] حديثُ جَابِرِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَخْطُبُ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ أَوْ قَدْ خَرَجَ، فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ». انظر: صحيح البخاري (57/2)، ح1171. وقد ذكره النووي في المجموع (550/4).

[30] المجموع شرح المهذب، للنووي (552/4).

[31] البَابْلُتِّيُّ: هذه النسبة الى بابْلُت، وظني أنه موضع بالجزيرة. انظر: الأنساب للسمعاني (8/2). وقد قال ياقوت الحموي أنها قرية بالجزيرة بين حرَّان والرَّقَّة. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (309/1).

[32] المعجم الكبير، للطبراني (75/13)، ح13708.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **أبو شعيب عبد الله بن الحسن الْحَرَّانِيُّ:**

وثقه صالح بن محمد[33]، والدارقطني، وزاد: (مأمون)[34]، ومسلمة بن قاسم[35]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطىء ويهم)[36]، وقال موسى بن هارون الحَمَّال[37]، والذهبي[38]: (صدوق)، وقال أحمد بن كامل القاضي: (كان مُسْنِدًا غير مُتَّهَمٍ في روايته، وكان يأخذ الدراهم على الحديث)[39].

قال الباحثون: ثقة.

2. **يحيى بن عبد الله البَابْلُتِّيُّ:** ضعيف[40].

3. **أَيُّوبُ بنُ نَهِيك:**

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطىء)[41]، وقال ابن أبي حاتم: (قال أبو زرعة: لا أُحَدِّثُ عن أيوبَ بنِ نَهيك، ولم يقرأ علينا حديثه، وقال: هو منكر الحديث)[42]، وأبو حاتم: (ضعيف الحديث)[43].

قال الباحثون: ضعيف.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف يحيى بن عبد الله، وأيوب بن نَهِيك، ولعل النووي استغربه من رواية ابن عمر مرفوعًا، فلم يرد إلا من هذه الطريق الضعيفة المرفوعة. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: (رَفْعُهُ وَهْمٌ فَاحِشٌ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ[44])[45]، وقال الزيلعي: (غريب مرفوعًا)[46]، وقال ابن الملقن: (غريب ضعيف)[47]، وقال الألباني: (باطل)[48] .

وقد ورد موقوفًا على ابن عمر حيث قال عَطَاءُ بن أبي رباح: « كَانَ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ يَكْرَهَانِ الْكَلَامَ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»[49].

---

(33) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (442/9).

(34) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص:231).

(35) لسان الميزان، لابن حجر (271/3).

(36) الثقات، لابن حبان (369/8).

(37) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (442/9).

(38) ميزان الاعتدال، للذهبي (406/2).

(39) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (442/9).

(40) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:593).

(41) الثقات، لابن حبان (61/6).

(42) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (259/2).

(43) المصدر نفسه.

(44) قال الزُّهْرِيُّ: «خُرُوجُهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَكَلَامُهُ يَقْطَعُ الْكَلَامَ». الموطأ، لمالك - رواية محمد بن الحسن الشيباني- (ص:87).

(45) نصب الراية، للزيلعي (201/2).

(46) المصدر نفسه.

(47) البدر المنير، لابن الملقن (690/4).

(48) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني (199/1).

3. **قال الشيرازي:** (رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا– أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: "إذَا اسْتَهَلَّ[50] السَّقْطُ غُسِّلَ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، وَوَرَثَ، وَوُرِثَ")، **وقال النووي:** (حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ غَرِيبٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ[51])[52].

قال ابن عدي: (حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنا إسماعيل بن موسى، حَدَّثَنا شَرِيكٌ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عطاءٍ، عن ابْنِ عَبَّاسٍ عَـنِ النَّبِـيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وسَلَّم– قَال: "ذَا اسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ صُلِّيَ عَلَيْهِ، وَوَرِثَ")[53].

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي عن أبي نعيم الفضل بن دكين[54]، وابن أبي شيبة من طريق وكيع بن الجراح، كلاهما عن شريك بن عبد الله النخعي به بمثله موقوفًا، وفيهما زيادة[55].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **إسماعيل بن موسى الفزاري:** صدوق يخطىء، رمي بالرفض[56].

ذكره ابن حبان في الثقات[57]، وقال أبو حاتم: (صدوق)[58]، وابن عدي: (وَصَلَ عَنْ مَالِكٍ حَدِيثَيْنِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ عَنْ شَرِيكٍ بِأَحَادِيثَ، وإِنَّمَا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ الْغُلُوَّ فِي التَّشَيُّعِ، وَأَمَّا فِي الرِّوَايَةِ فَقَدِ احْتَمَلَهُ النَّاسُ وَرَوَوْا عَنْهُ)[59].

قال الباحثون: أنسب الأقوال أنه صدوق يخطىء، رمي بالرفض، وتفرد عن شريك النخعي بأحاديث.

2. **شريك بن عبد الله النخعي الكوفي:** صدوق يخطىء كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلًا فاضلًا عابدًا شديدًا على أهل البدع[60].

وثقه ابن سعد، وزاد: (كان مأمونًا، كثير الحديث، وكان يغلط كثيرًا)[61]، وابن معين، وزاد: (إلا أنه كان لا يتقن، ويغلط)[62]، وسئل في موضع آخر: شريك أحب إليك أو إسرائيل؟، فقال: (شريك أحب إليَّ، وهو أقدم، وإسرائيل صدوق)[63]، ووثقه العجلي، وزاد: (وكان حسن

---

(49) شرح معاني الآثار، للطحاوي (370/1)، ح2177.

(50) استهلّ: إذا رفع صوته وصرخ. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لعياض (269/2).

(51) رواية جابر بن عبد الله موقوفة حيث قال: «إِذَا اسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ، وُرِّثَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ». انظر: سنن الدارمي (2005/4)، ح3168. وإسنادها ضعيف. وقد ضعفه النووي في خلاصة الأحكام (988/2).

(52) المجموع شرح المهذب، للنووي (255/5).

(53) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (20/5).

(54) سنن الدارمي (2006/4)، ح3169.

(55) المصنف، لابن أبي شيبة (288/6)، ح31489.

(56) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:110).

(57) الثقات، لابن حبان (104/8).

(58) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (196/2).

(59) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (529/1).

(60) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:266).

(61) الطبقات الكبير، لابن سعد (500/8).

(62) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (283/9).

(63) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– (ص:59).

الحديث)[64]، وذكره ابن حبان في الثقات[65]، وقال: (كان في آخر أمره يخطىء فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه – الذين سمعوا منه بواسط- ليس فيه تخليطٌ...، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة).

وقال أبو زرعة: (كان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحيانًا، فقيل له: إن شريكًا حَدَّثَ بواسط بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: لا تقل: بواطيل)[66]، وسئل أبو حاتم عن شريكٍ، وأبي الأحوص -سلَّام بن سُلَيْم- أيهما أحب إليك؟ قال: (شريك أحب إليَّ، شريك صدوق، وهو أحب إليَّ من أبى الأحوص، وقد كان له أغاليط)[67].

وقال ابن عدي: (الغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتي فيه من سوء حفظه لا أنه يتعمد في الحديث شيئًا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف)[68].

قال الباحثون: شريك بن عبد الله صدوق مختلط، فمن سمع منه قبل تولي قضاء الكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك فلا.

3. **أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي:** ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة[69]، وقد ذكره العلائي في القسم الأول الذين لا يضير اختلاطهم[70].

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف مرفوعًا؛ لأجل إسماعيل بن موسى الذي سمع من شريك بعد اختلاطه، أما الموقوف فإسناده حسن، فقد رواه أبو نعيم الفضل بن دكين، ووكيع بن الجراح عن شريك النخعي، وقد قال أحمد بن حنبل عن سماع أبي نعيم: (سماع قديم)[71]، وقال وكيع بن الجراح: (مَا كَتَبتُ عَنْ شَرِيْكٍ بَعْدَ مَا وَلِيَ القَضَاءَ، فَهُوَ عِنْدِي عَلَى حِدَةٍ)[72] ، ولعل النووي قال بغرابته لأجل تفرد إسماعيل بن موسى عن شريك عن أبي إسحاق به، ولأن الحديث معروف عن الصحابي جابر بن عبد الله، وقد حسن ابن حجر المرفوع[73]، ولعله عثر على متابعة لإسماعيل بن موسى من حديث من سمع قبل الاختلاط، أو متابعة لشريك نفسه، وضعف الألباني إسناده[74]، والله أعلم.

4. **قال النووي:** (وَاحْتَجَّ لِهَذَا الْمَذْهَبِ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ لَمْ يُجْزِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ غَرِيبٍ، لَكِنْ لَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُدَ)[75].

---

[64] معرفة الثقات، للعجلي (453/1).
[65] الثقات، لابن حبان (444/6).
[66] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (367/4).
[67] المصدر نفسه.
[68] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (22/4).
[69] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:423).
[70] انظر: المختلطين، للعلائي (ص:94).
[71] شرح علل الترمذي، لابن حجر (760/2).
[72] سير أعلام النبلاء، للذهبي (204/8).
[73] الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (235/1).
[74] إرواء الغليل، للألباني (150/6).
[75] المجموع شرح المهذب، للنووي (329/6).

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ مُطَوِّسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: عَنْ أَبِي الْمُطَوِّسِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ رُخْصَةٍ رَخَّصَهَا اللَّهُ لَهُ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صِيَامُ الدَّهْرِ»)[76].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريقي يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي[77]، وابن ماجه من طريق وكيع بن الجراح[78]، والنسائي من طريق الفضل بن دكين[79]، أربعتهم عن سفيان الثوري عن حبيب بن ثابت به بنحوه، مع زيادة عند الترمذي، والنسائي.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **حبيب بن أبي ثابت الأسدي:** ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس[80]، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين[81]، فلابد من التصريح بالسماع.
2. **أبو المطوِّس:** هو يزيد، وقيل: عبد الله بن المطوِّس: لين الحديث[82].
3. **المطوِّس:** مجهول[83].

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل عبد الله بن المطوِّس، وهو لَيِّن الحديث، وجهالة المطوِّس، وهناك علة أخرى ذكرها البخاري حيث قال عن أبي المطوِّس: (تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، ولَا أَعْرِفُ لَهُ غَيْرَ هَذَا، ولَا أَدْرِي أَسْمِعَ أَبُوهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَمْ لَا؟[84]، وأما ابن حجر فقال: (اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَحَصَلَتْ فِيهِ ثَلَاثُ عِلَلٍ: الِاضْطِرَابُ، وَالْجَهْلُ بِحَالِ أَبِي الْمُطَوِّسِ، وَالشَّكُّ فِي سَمَاعِ أَبِيهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَذِهِ الثَّالِثَةُ تَخْتَصُّ بطريقة البُخَارِيِّ فِي اشْتِرَاط اللِّقَاء)[85] . وكأن ابن حجر يقتصر على العلتين الأوليتين، ويخص البخاري بالثالثة، وأما حبيب بن أبي ثابت فقد صرح بالسماع في رواية الترمذي، وقد قال النووي بغرابته لضعفه، وذكر أن أبا داود لم يضعفه. وقال الترمذي في الحكم عليه: (حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ)[86] . وقد ضعفه الألباني في أكثر من موضع[87] .

---

(76) سنن أبي داود (314/2، 315)، ح2396.

(77) سنن الترمذي (92/3)، ح723.

(78) سنن ابن ماجه (535/1)، ح1672.

(79) السنن الكبرى، للنسائي (357/3)، ح3265.

(80) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:150).

(81) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:38).

(82) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:674).

(83) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:535).

(84) العلل الكبير، للترمذي (ص:116).

(85) انظر: فتح الباري، لابن حجر (161/4).

(86) سنن الترمذي (92/3)، ح723.

(87) انظر: تمام المنة في التعليق على فقه السنة، للألباني (ص:396)، ضعيف أبي داود، للألباني (273/2)، ضعيف سنن الترمذي، للألباني (ص:83)، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، للألباني (ص:788).

5. **قال الشيرازي:** (روى أبو هُرَيْرَةَ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم- إذا صام ثم أفطر، قال: "اللهم لك صمتُ، وعلى رزقك أفطرتُ")، **وقال النووي:** (وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَغَرِيبٌ لَيْسَ معروف[88].

قال أبو بكر بن أبي شيبة: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَامَ ثُمَّ أَفْطَرَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ» قَالَ: وَكَانَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعَانَنِي فَصُمْتُ وَرَزَقَنِي فَأَفْطَرْتُ»)[89].

تخريج الحديث:

لم نجد من أخرجه غير ابن أبي شيبة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **محمد بْنُ فُضَيْل بن غزوان:** صدوقٌ، عارفٌ، رمي بالتشيع[90].

وثقه ابن سعد، وزاد: (كَانَ صَدُوقًا، كَثِيرَ الْحَدِيثِ مُتَشَيِّعًا، وَبَعْضُهُمْ لَا يَحْتَجُّ بِهِ)[91]، وابن معين، وسئل: (عبد السَّلَام بن حرب أحبُّ إِلَيْك، أَو مُحَمَّد بن فُضَيْل، فَقَالَ: مُحَمَّدٌ أحبُّ إِلَيَّ)[92]، وابن المديني، وزاد: (كَانَ ثبتًا فِي الحَدِيث، وَمَا أقل سقط حديثه)[93]، والعجلي، وزاد: (كان يتشيع)[94]، والفسوي، وزاد: (شِيعِيٌّ)[95].

وقال أحمد بن حنبل: (كان يتشيع، وكان حسن الحديث)[96]، وقال أبو زرعة، وابن القطان: (صدوق من أهل العلم)[97]، وَقَال النَّسَائي: (ليس به بأس)[98]، وقال الذهبي: (صدوق مشهور)[99]، وقال أبو حاتم: (شيخ)[100].

وقال الجوزجاني: (زائغ عن الحق)[101]، وقال أبو داود: (كان شيعيًّا محترقًا)[102]، وقد دافع أبو هشام الرفاعي عنه بنفي ما نقل عن شِيْعِيَّتِهِ فقال: (سَمِعْتُ ابن فُضَيْل يَقُول: رحم الله عُثْمَان بن عفَّان، وَلَا رحم من لَا يترحم عَلَيْهِ، قَالَ: وسمعته يحلف بِاللَّه إِنَّه لصاحب سُنَّةٍ وجماعة)[103].

قال الباحثون: صدوق رمي بالتشيع.

---

[88] المجموع شرح المهذب، للنووي (362/6).

[89] المصنف، لابن أبي شيبة (344/2)، ح9744.

[90] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:502.

[91] الطبقات الكبير، لابن سعد (511/8).

[92] تاريخ ابن معين – رواية الدارمي- (ص:156). وقد حكم على عبد السلام بن حرب بأنه صدوق في نفس الموضع.

[93] تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص:208).

[94] معرفة الثقات، للعجلي (250/2).

[95] المعرفة والتاريخ، للفسوي (112/3).

[96] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (57/8).

[97] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (58/8)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (439/5).

[98] تهذيب الكمال، للمزي (297/26).

[99] ميزان الاعتدال، للذهبي (9/4).

[100] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (58/8).

[101] أحوال الرجال، للجوزجاني (ص:87).

[102] سؤالات الآجري لأبي داود (ص:45).

[103] التعديل والتجريح، للباجي (674/2).

2. **حصين بن عبد الرحمن السلمي:** وقد ذكره العلائي في القسم الأول من المختلطين[104]، فلا يضير اختلاطه، وقد ذكر المنذريُّ أن حصيناً إنما يروي عن التابعين، ولَا يُحْفَظُ لَهُ رِوَايَةٌ عَنِ الصَّحَابَةِ[105]، وبهذا يكون هناك انقطاع بين حصين بن عبد الرحمن وأبي هريرة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود انقطاع بين حصين بن عبد الرحمن وأبي هريرة، ولعل سبب استغراب النووي له أنه لا يُعْرَفُ من هذه الطريق التي عن الصحابي أبي هريرة، فهي طريق منكرة غير معروفة، بل من طريقين: الأولى: عن معاذ بن زهرة، وهي مرسلة، والثانية: عن ابن عباس، وهي ضعيفة[106].

المبحث الثاني: غرابة الإسناد والمتن معًا عند الإمام النووي

6. **قال الشيرازي:** (روى أسلع – رضي الله عنه–[107] قَالَ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم: (أنا جنبٌ فَنَزَلَتْ آية التيمم، فقال: "يكفيك هكذا، فضرب بكفيه الأرض، ثم نفضهما، ثم مسح بهما وجهه، ثم أَمَرَّهُمَا على لحيته، ثم أعادهما إلى الأرض، فمسح بهما الأرض، ثم دلك إحداهما بالأخرى، ثم مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما")، **وقال النووي:** (حَدِيثُ أَسْلَعَ غَرِيبٌ ضَعِيفٌ: رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا فِي الْمُهَذَّبِ فِي اللَّفْظِ)[108]، وفي موضع: (لَمْ يَثْبُتْ فِي هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ حَدِيثٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، وَالْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ لَهَا، ولَا هُوَ ثَابِتٌ)[109].

قال الطبراني: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، قَالَا: ثنا يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ الْأَسْلَعِ – رَجُلٍ مِنْ بَنِي الْأَعْرَجِ بْنِ كَعْبٍ–، قَالَ: كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِي: «يَا أَسْلَعُ، قُمْ أَرِنِي كَيْفَ كَذَا وَكَذَا؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، فَسَكَتَ عَنِّي سَاعَةً، حَتَّى جَاءَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالصَّعِيدِ التَّيَمُّمِ، قَالَ: «قُمْ يَا أَسْلَعُ فَتَيَمَّمْ» قَالَ: ثُمَّ أَرَانِي الْأَسْلَعُ كَيْفَ عَلَّمَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّيَمُّمَ، قَالَ: ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَفَّيْهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ نَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ حَتَّى أَمَرَّ عَلَى لِحْيَتِهِ، ثُمَّ أَعَادَهُمَا إِلَى الْأَرْضِ، فَمَسَحَ بِكَفَّيْهِ الْأَرْضَ، فَدَلَكَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، ثُمَّ نَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا)[110].

تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي من طريق أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بنحوه، دون تفصيل الكيفية[111]، والطبراني من طريقي عمرو بن خالد الحراني، ويحيى بن إسحاق البجلي بنحوه، دون تفصيل الكيفية[112]، والدارقطني من طريقي سعيد بن سليمان الضبي، ويحيى بن إسحاق

(104) المختلطين، للعلائي (ص:21).

(105) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لابن العراقي (ص:79).

(106) انظر: المجموع شرح المهذب، للنووي (362/6).

(107) أسلع: الأسلع الأعرجيُّ، من بني الأعرج بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (212/1).

(108) المجموع شرح المهذب، للنووي (227/2).

(109) المصدر نفسه (232/2).

(110) المعجم الكبير، للطبراني (298/1)، ح876.

(111) شرح معاني الآثار، للطحاوي (113/1)، ح677.

(112) المعجم الكبير، للطبراني (298/1)، ح875.

البجلي، بذكر الكيفية دون باقي القصة[113]، أربعتهم عن الربيع بن بدر به، وأخرجه الطبراني من طريق الهيثم بن رزيق عن أبيه عن الأسلع، وليس فيه ذكر التيمم مطلقًا[114].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني:** حافظٌ، إلا أنَّهم اتهموه بسرقة الحديث[115].
2. **الربيع بن بدر بن عمرو التميمي:** متروك[116].
3. **أبيه: بدر بن عمرو بن جراد التميمي:** مجهول[117].
4. **جده: عمرو بن جراد التميمي:** مجهول[118].

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ لأجل يحيى بن عبد الحميد الحماني المتهم بسرقة الحديث، عدا عن وجود الربيع بن بدر المتروك، والمجهولَيْن، وأما الهيثم بن رزيق عن أبيه عن الأسلع، فلم يذكر التيمم، ولم نجد للنقاد كلامًا فيه إلا ما قال العقيلي عن أحد أحاديثه: **(وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ)**[119]. وقال الهيثمي: **(رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ضَعْفِهِ)**[120] ، وقال ابن حجر: **(فِيهِ الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ)**[121] .

7. **قال الشيرازي: (**رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذَا استفتح الصلاة لم ينظر إلا إلى موضع سجوده"**)، وقال النووي: (**حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا غَرِيبٌ لَا أَعْرِفُهُ**)**[122].

قال ابن عدي: (حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو التَّقِيِّ هِشَامُ بْنُ عَبد الْمَلِكِ، حَدَّثَنا بَقْيَةُ، قَال: حَدَّثني عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ الْقُرَشِيُّ، قَال: حَدَّثني ابْنُ جُرَيجٍ، عَن عَطَاءٍ، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاةِ لَمْ يَنْظُرْ إلاَّ مَوْضِعَ سُجُودِهِ**)**[123].

تخريج الحديث:

أخرجه قوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني من طريق النضر أبي عمر الخزاز عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا، بنحوه، وفيه زيادة[124].

---

[113] سنن الدارقطني (330/1)، ح683.

[114] المعجم الكبير، للطبراني (299/1)، ح877.

[115] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:593).

[116] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:206).

[117] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:120).

[118] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:419).

[119] الضعفاء الكبير، للعقيلي (354/4).

[120] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (262/1).

[121] التلخيص الحبير، لابن حجر (405/1).

[122] المجموع شرح المهذب، للنووي (314/3).

[123] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (313/6).

[124] الترغيب والترهيب، للأصبهاني (421/2)، ح1910.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **أَبُو التَّقِيِّ هِشَامُ بْنُ عَبد الْمَلِكِ الحمصيُّ:** صدوق ربما وهم[125].

وثقه النسائي[126]، والذهبي[127]، وفي موضع للنسائي: (لا بأس به)[128]، وكذا قال مسلمة بن قاسم[129]، وذكره ابن حبان في الثقات[130]، وقال أبو حاتم: (كان متقنًا في الحديث)[131]، وقال أبو داود: (شَيْخٌ، ضَعِيْفٌ)[132].

قال الباحثون: ثقة.

2. **عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ الْقُرَشِيُّ:** (قال ابن عدي: مجهول، ومنكر الحديث)[133].

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل علي بن أبي علي القرشي، وعدم تصريح عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بالسماع من عطاء بن أبي رباح، وهو مدلس من المرتبة الثالثة عند ابن حجر[134]، وأما عن بقية بن الوليد، وهو مدلس من المرتبة الرابعة[135]، فقد صرح بالسماع في هذه الرواية، وقد تابع عكرمة مولى ابن عباس علي بن أبي علي، وابن جريج متابعة قاصرة، وفي الإسناد محمد بن سليمان بن هشام، وهو ضعيف[136]، والنضر أبو عمر الخزاز، وقد قال ابن معين: (ليس يحل لأحد أن يروي عنهم)[137]، وقال أحمد: (ضعيف الحديث)[138]، وقال أبو حاتم: (منكر الحديث، ضعيف الحديث)[139]، وقال ابن حجر: (متروك)[140] . فلا تصلح هذه المتابعة، ويبقى الإسناد ضعيفًا.

8. **قال الشيرازي:** (رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ– أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: "إذا رأيتم من يجهر بالقراءة في النهار، فارموه بالبعر"، ويقول: "إن صلاة النهار عجماء[141]")، وقال النووي: (وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ بَاطِلٌ، غَرِيبٌ، لَا أَصْلَ لَهُ)[142].

---

[125] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:573).
[126] تسمية الشيوخ، للنسائي (ص:102).
[127] الكاشف، للذهبي (337/2).
[128] تهذيب الكمال، للمزي (226/30).
[129] إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (146/12).
[130] الثقات، لابن حبان (233/9).
[131] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (66/9).
[132] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ص:261.
[133] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (313/6).
[134] طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:41).
[135] المصدر نفسه (ص:49).
[136] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:482).
[137] تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (420/3).
[138] العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل –رواية ابنه عبد الله– (37/3).
[139] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (475/8).
[140] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:562).
[141] عَجْمَاء: سميت بذلك؛ لأَنَّها لَا تُسْمع فيهَا قِرَاءة. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (187/3).
[142] المجموع شرح المهذب، للنووي (389/3).

قال ابن أبي شيبة: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَاهُنَا مَنْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ بِالنَّهَارِ، فَقَالَ: «ارْمُوهُمْ بِالْبَعْرِ»)(143).

تخريج الحديث:

لم نجد في تخريجه إلا قول الزركشي: (رَوَاهُ ابْن شاهين مُسْندًا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة)(144)، ولم نعثر عليه.

الحكم على الإسناد:

إسناده مرسل؛ لأجل يحيى بن أبي كثير. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (هذا لم يُرْوَ عَن النَّبِي – صلى الله عَلَيْهِ وَسلم–، وإنما هو من قول بعض الْفُقَهَاء)(145)، وقال الزيلعي: (غَرِيبٌ)(146)، وقد ورد أنَّ صلاة النهار عجماء من أقوال التابعين، وهم: الحسن البصري، ومجاهد بن جبر، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود(147)، وقد روي عن الصحابة إسرار النبي – صلى الله عليه وسلم– بالقراءة في الظهر، والعصر، ومنهم: أبو قتادة(148)، وأبو سعيد الخدري(149)، وخباب بن الأرت(150)، وأما عن استغراب النووي فلعله لم يعثر على الحديث من رواية أبي هريرة بدليل أنه قال ببطلانها وأنها لا أصل لها.

9. **قال الشيرازي:** (روت عَائِشَةُ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا–: "أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– كَانَ يَفْتَخُ(151) أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ")، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَغَرِيبٌ)(152).

لم نجد من أخرج هذا الحديث من رواية الصحابية عائشة بنت أبي بكر– رضي الله عنها–، وفي سنن أبي داود من طريق مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حُمَيْدٍ السَّاعِدِيَّ، فِي عَشَرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ أَبُو قَتَادَةَ، قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالُوا: فَلِمَ؟ فَوَاللَّهِ مَا كُنْتَ بِأَكْثَرِنَا لَهُ تَبَعًا وَلَا أَقْدَمِنَا لَهُ صُحْبَةً، قَالَ: بَلَى، قَالُوا: فَاعْرِضْ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ...، وَيَفْتَحُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ إِذَا سَجَدَ..."(153) .

والإسناد السابق صحيح، وقد تكون عائشة من هؤلاء العشرة الذين أشار إليهم أبو حميد الساعدي.

10. **قال الشيرازي:** (رَوَى الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا– قَالَ: "مَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أن نتطيب بأجود ما نجد في العيد")، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَسَنِ فِي الطِّيبِ فَغَرِيبٌ)(154).

---

(143) المصنف، لابن أبي شيبة (321/1)، ح3669.

(144) التذكرة في الأحاديث المشتهرة، للزركشي (ص:67).

(145) المصدر نفسه (ص:66).

(146) نصب الراية، للزيلعي (1/2).

(147) المصنف، لعبد الرزاق (493/2)، ح4199–4001.

(148) صحيح البخاري (152/1)، ح759، صحيح مسلم (333/1)، ح154.

(149) صحيح مسلم (334/1)، ح156.

(150) صحيح البخاري (152/1)، ح760.

(151) يفتخ: " فَتَخَ أَصَابِعَ رِجْلَيه": أَيْ نَصبَها، وغَمَزَ مَوْضع المفاصِلِ مِنْهَا، وثَنَاهَا إِلَى بَاطِنِ الرِّجل، وَأَصْلُ الفَتْخ: اللِّين، وَمِنْهُ قِيلَ للعُقاب: فَتْخَاء؛ لأَنَّها إِذَا انْحَطَّت كَسَرَتْ جَناحَيْها. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (408/3).

(152) المجموع شرح المهذب، للنووي (430/3).

(153) سنن أبي داود (194/1)، ح30.

(154) المجموع شرح المهذب، للنووي (7،6/5).

نص الحديث:

قال الطبراني: حَدَّثَنَا مُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ الْأَزْدِيُّ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ بُزُرْجَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُما– قَالَ: "أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أَنْ نَلْبَسَ أَجْوَدَ مَا نَجِدُ، وَأَنْ نَتَطَيَّبَ بِأَجْوَدِ مَا نَجِدُ، وَأَنْ نُضَحِّيَ بِأَسْمَنِ مَا نَجِدُ، الْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْجَزُورُ عَنْ عَشَرَةٍ، وَأَنْ نُظْهِرَ التَّكْبِيرَ وَعَلَيْنَا السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ")[155].

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم من طريق محمد بن الهيثم عن عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن إسحاق بن بُزُرْج عن زيد بن الحسن بن علي عن أبيه بمثله، وزاد: " في العيدين"[156]، والبيهقي من طريق يعقوب بن سفيان عن عبد الله بن صالح به بمثله[157].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **مُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ الْأَزْدِيُّ:** قال ابن حجر: (صدوق)[158].

وثقه أبو سعيد بن يونس[159]، وذكر ابن عدي حديثًا له ثم قال: لم أَرَ لَهُ حديثًا منكرًا غير هذا الحديث، ومتن هذا الحديث بهذا الإسناد منكرٌ جدًّا، وسائر أحاديثه عن أبي صالح مستقيمة)[160].

قال الباحثون: صدوق.

2. **عبد الله بن صالح كاتب الليث:**

قال ابن حجر: (صدوقٌ كثيرُ الغلط، ثَبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة)[161].

وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث، وزاد: (مأمون)[162] ، وقال أبو زرعة: (لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث)[163]، وأبو حاتم: (كتبنا عنه، صدوقٌ أمينٌ ما علمتُه)[164]، وقال مسلمة بن قاسم: (لا بأس به)[165].

وقال ابن حبان: (يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوامٍ مشاهيرَ أئمةٍ، وكان في نفسه صدوقًا)[166]، وقال ابن عدي: (مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب)[167]، وقال الذهبي: (كان صدوقًا في نفسه

(155) المعجم الكبير، للطبراني (90/3)، ح2756.

(156) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (256/4)، ح7560.

(157) شعب الإيمان، للبيهقي (289/5)، ح3442، فضائل الأوقات، للبيهقي (ص:398)، ح210.

(158) لسان الميزان، لابن حجر (86/8).

(159) المصدر نفسه.

(160) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (226،225/8).

(161) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:308).

(162) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (86/5).

(163) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (87/5).

(164) المصدر نفسه (87،86/5).

(165) تهذيب التهذيب، لابن حجر (261/5).

(166) المجروحين، لابن حبان (40/2).

(167) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (207،206/4).

من أوعية العلم، أصابه داء شيخه عبد الله بن لَهِيعة[168]، وتهاون بنفسه حتى ضَعُفَ حديثه، ولم يُتْرَكْ بحمد الله، والأحاديث التي نقموها عليه معدودة في سعة ما روى)[169].

وقال أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْدِين بن سعد: (سمعت أحمد بن صالح المصري يقول: متهم ليس بشيء، وقال فيه قولًا شديدًا)[170]، وابن المديني: (ضربت على حديثه، وما أروي عنه شيئًا)[171]، وأحمد: (كان أول أمره متماسكًا، ثم أفسد بأخرة)[172]، وفي موضع آخر زاد: (ليس بشيء)[173]، وقال عبد الله بن أحمد: (سمعت أبي ذكره يومًا فَذَمَّه، وكرهه)[174]، وقال النسائي: (ليس بثقة)[175]، وأبو أحمد الحاكم: (ذاهب الحديث)[176].

ولم نجد من اتهمه بالكذب غير صالح بن محمد[177]، وقد نفى أبو زرعة عنه تعمد الكذب فقال: (لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب)[178].

ويرى الباحثون أن الراوي صدوق كثير الغلط، ولكنه رغم ذلك لا يتعمد الكذب.

3. **إِسْحَاقُ بْنُ بُزُرْجَ:**

ذكره ابن حبان في الثقات[179]، وضَعَّفَه الأزدي[180]، وقال الحاكم: (لولا جهالة إسحاق لحكمتُ بصحته)[181].

قال الباحثون: ضعيف.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف إسحاق بن بُزُرْجَ، ولَعَلَّ استغراب النووي له لضعف هذا الرجل، وعدم وجود متابع له.

11.قال الشيرازي: (والسُّنَّةُ أن لا يركب؛ لأنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم-: "ما ركِبَ في عيدٍ، ولا جنازة")، **وقال النووي:** (حَدِيثُ: "مَا رَكِبَ فِي عِيدٍ، ولَا جِنَازَةٍ": غَرِيبٌ)[182].

هذا الحديث أخرجه الشافعي بسند منقطع مرسل، حيث قال: (بَلَغَنَا أَنَّ الزُّهْرِيَّ قَالَ: «مَا رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي عِيدٍ، ولَا جِنَازَةٍ قَطُّ»)[183]. وقد حكم النووي بضعفه في موضع آخر[184].

---

(168) داء شيخه ابن لَهِيعة هو ما قاله سعيد بن أبي مريم: كانت كتب حَيْوَة بن شُرَيْح عند وَصِيٍّ له قد كان أوصى إليه وكانت كتبه عنده ، فكان قوم يذهبون فينسخون تلك الكتب فيأتون به ابن لهيعة فيقرأ عليهم. انظر: المعرفة والتاريخ، للفسوي (185/2).

(169) سير أعلام النبلاء، للذهبي (405/10).

(170) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (487/9).

(171) المصدر نفسه.

(172) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (87/5).

(173) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (206/4).

(174) المصدر نفسه.

(175) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص:63).

(176) تهذيب التهذيب، لابن حجر (260/5).

(177) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (487/9).

(178) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (87/5).

(179) الثقات، لابن حبان (24/4).

(180) ميزان الاعتدال، للذهبي (184/1).

(181) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (256/4).

(182) المجموع شرح المهذب، للنووي (278/5، 279).

(183) الأم، للشافعي (267/1).

12.قال النووي: (حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: "لِيُحْرِمْ أَحَدُكُمْ فِي إزَارٍ، وَرِدَاءٍ، وَنَعْلَيْنِ" حَدِيثٌ غَرِيبٌ)[185].

قال أحمد: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا نَادَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، مَا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ: " لَا يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْقَمِيصَ، وَلَا الْبُرْنُسَ[186]، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ، وَلَا وَرْسٌ[187]، وَلْيُحْرِمْ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، وَنَعْلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْعَقِبَيْنِ")[188].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري، ومسلم من طريق سفيان بن عيينة[189]، والبخاري من طريقي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وإبراهيم بن سعد[190]، ثلاثتهم عن الزهري به بنحوه، وأخرجه البخاري، ومسلم من طريق مالك بن أنس[191]، والبخاري من طريق ابن أبي ذئب، والليث بن سعد، وأيوب بن أبي تميمة[192]، أربعتهم عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا بنحوه، وفي طريق الليث زيادة، وليس في طرق الصحيحين: "وَلْيُحْرِمْ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، وَنَعْلَيْنِ"، وأخرجه ابن الجارود من طريق محمد بن يحيى الذهلي بمثله[193]، وابن خزيمة من طريق محمد بن رافع القشيري بنحوه[194]، كلاهما عن عبد الرزاق بن همام به، وفيهما: " وَلْيُحْرِمْ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، وَنَعْلَيْنِ".

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح، ولعل النووي استغربه لأنه لم يعثر عليه، فقد قال الألباني: (هذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه في صحيحيهما دون هذه القطعة...، واعلم أن هذا التخريج قد فات كبار الحفاظ المتأخرين، فلم يقفوا للحديث إلا على مخرج واحد هو غير من ذكرناهما، بل إن بعضهم بَيَّضَ له، فلم يقف له على مخرج أصلًا)[195] .

وقال شعيب الأرناؤوط: (حديث صحيح دون قوله: "من العقبين" فشاذ)[196].

13.قال الشيرازي: (روى أبو أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قال: "تُفتح أبواب السماء، وتستجاب دعوة المسلم عند رؤية الكعبة")، **وقال النووي:** (أَمَّا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ فَغَرِيبٌ، لَيْسَ بِثَابِتٍ)[197].

---

[184] خلاصة الأحكام، للنووي (1002/2).

[185] المجموع شرح المهذب، للنووي (215/7).

[186] الْبُرْنُس: كُلُّ ثَوْبٍ رأسُه مِنْهُ مُلْتَزق بِهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (122/1).

[187] وَرْس: نَبْتٌ أَصْفَرُ يُصْبَغُ بِهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (173/5).

[188] مسند أحمد (500/8)، ح4899.

[189] صحيح البخاري (145/7)، ح5806، صحيح مسلم (834/2)، 1177.

[190] صحيح البخاري (39/1)، ح134، (16/3)، ح1842.

[191] صحيح البخاري (137/2)، ح1543، صحيح مسلم (834/2)، 1177.

[192] صحيح البخاري (39/1)، ح134، (15/3)، ح1838، (143/7)، ح5794.

[193] المنتقى، لابن الجارود (ص:111)، ح416.

[194] صحيح ابن خزيمة (163/4)، ح2601.

[195] إرواء الغليل، للألباني (293/4).

[196] هامش مسند أحمد، للأرناؤوط (500/8).

قال الطبراني: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمُؤَدِّبُ، ثنا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عُفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: سَمِعَهُ يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمْ قَالَ: " تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَيُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ: عِنْدَ الْتِقَاءِ الصُّفُوفِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَعِنْدَ نُزُولِ الْغَيْثِ، وَعِنْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ")[198].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق هشام بن عمار[199]، والبيهقي من طريق الهيثم بن خارجة[200]، كلاهما عن الوليد بن مسلم به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **الحكمُ بنُ موسى بنِ أبي زهيرٍ:** صدوق[201].

وثقه ابن سعد[202]، وزاد: (كثير الحديث)، وابن معين[203]، والعجلي[204]، وصالح بن محمد (جزرة)[205]، وزاد: (مأمون)، وابن قانع[206]، وذكره ابن حبان في الثقات[207] ، وقال أبو حاتم[208]، والذهبي[209]: (صدوق)، وزاد الذهبي: (صاحب حديث، وله حديثان منكران)، وابن شاهين: (ليس به بأس)[210]، والحسين بن فهم: (كان رجلًا صالحًا، ثبتًا في الحديث)[211] ، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (كان أبي إذا رضي عن إنسان، وكان عنده ثقة حَدَّثَ عنه وهو حيٌّ، فحدثنا عن الحكم بن موسى، وهو حيٌّ)[212]، وقد حَدَّثَ عنه ابن المديني قبل موته بمدة، وقال: (حدثنا أبو صالح: الشيخ الصالح)، وكذلك قال موسى بن هارون، وأبو القاسم البغوي[213] .

قال الباحثون: ثقة؛ لأن الكثير من العلماء وثقه، وخاصة ابن معين، وقول أبي حاتم فيه صدوق فهو كتوثيق غيره، وأما عن الحديثين المنكرين الذين ذكرهما الذهبي فلا تضره لسعة ما روى، وقد قال قبلها: صاحب حديث.

---

[197] المجموع شرح المهذب، للنووي (8،7/8).

[198] المعجم الكبير، للطبراني (169/8)، ح7713.

[199] المصدر نفسه (171/8)، ح7719.

[200] السنن الكبرى، للبيهقي (502/3)، ح6460.

[201] تقريب التهذيب، لابن حجر ص176.

[202] الطبقات الكبير، لابن سعد (349/9).

[203] تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– (ص:101).

[204] معرفة الثقات، للعجلي (313/1).

[205] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (228/8).

[206] تهذيب التهذيب، لابن حجر (378/2).

[207] الثقات، لابن حبان (195/8).

[208] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3 /129).

[209] ميزان الاعتدال، للذهبي (580/1).

[210] تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص:63).

[211] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (227/8).

[212] العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (238/1).

[213] انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (57/15).

2. **الوليد بن مسلم:** مدلس ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة[214]، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية الطبراني الثانية.
3. **عُفَيْرُ بْنُ مَعْدَانَ:** ضعيف[215].

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف عُفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ، ولم يتابع على حديثه.

قال الهيثمي: (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ عُفَيْرُ بْنُ مَعْدَانَ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ)[216]، وقال البوصيري: (رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَالْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ؛ لِضَعْفِ عفِيرِ بْنِ مَعْدَانَ، وَتَدْلِيسِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ)[217]، وقال النووي في موضع آخر: (رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيف جدًّا)[218]، وقال ابن حجر: (ضعيف جدًّا)[219].

14. **قال الشيرازي:** (روى أبو مالك سعد بن طارق، عن أبيه[220]، قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وسلم يطوف حول البيت، فإذا ازدحم الناس على الطواف استلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بِمِحْجَنٍ[221] في يده)، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ عَنْ أَبِيهِ فَغَرِيبٌ)[222].

قال الطبراني: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، وَعَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ، قَالُوا: ثنا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُدَامَةَ، ثنا سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطُوفُ حَوْلَ الْبَيْتِ، فَإِذَا ازْدَحَمَ النَّاسُ عَلَى الْحَجَرِ اسْتَلَمَهُ بِمِحْجَنٍ بِيَدِهِ»[223].

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي عن أحمد بن محمد النصيبي، عن أبي كامل الْجَحْدَرِيِّ به بنحوه[224].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُدَامَةَ: قال البخاري: (فِيهِ نَظَرٌ)[225].

---

(214) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:51).

(215) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:393).

(216) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (155/10).

(217) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (344/2).

(218) خلاصة الأحكام، للنووي (884/2).

(219) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني (419/7).

(220) أبيه: طارق بن أشيم بن مسعود الأشجعي، والد أبي مالك الأشجعي، واسم أبي مالك سعد بن طارق، روى عنه ابنه أبو مالك. يعد في الكوفيين، ذكرته طائفة في الصحابة. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (754/2).

(221) بمِحْجَن: عصا مُعَقَّفَة الرأس يُحْجَنُ بها الشيء. غريب الحديث، للخطابي (119/2).

(222) المجموع شرح المهذب، للنووي (29/8-31).

(223) المعجم الكبير، للطبراني (317/8)، ح8187.

(224) الضعفاء الكبير، للعقيلي (95/4).

(225) المصدر نفسه. ولم نجده في كتبه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل محمد بن عبد الرحمن بن قدامة، ولعل النووي استغربه من أجل تفرد محمد بن عبد الرحمن به. قال ابن عدي: (ومُحمد بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ هَذَا رَأَيْتُهُ قَلِيلَ الْحَدِيثِ، وَالْبُخَارِيُّ أَشَارَ إِلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ لَهُ مِنَ الرِّوَايَاتِ شَيْءٌ قَلِيلٌ، وَهَذَا الَّذِي حَكَاهُ البُخَارِيُّ بِهَذَا الإِسْنَادِ الَّذِيَ ذَكَرْتُهُ يُحْتَمَلُ)[226] ، وقال البغوي: (ولا أعلم روى هذا غير محمد بن عبد الرحمن الثقفي)[227]، وقال الهيثمي: (فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُدَامَةَ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ)[228] .

15.**قال الشيرازي:** (روى أبو هريرة أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "من طاف بالبيت سبعًا لم يتكلم فيه إلا بسبحان اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله، كتب الله له عشر حسنات، ومحا عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ")، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَغَرِيبٌ لَا أَعْلَمُ مَنْ رَوَاهُ)[229].

قال ابن ماجه: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سَوِيَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ هِشَامٍ، يَسْأَلُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ عَنِ الرُّكْنِ الْيَمَانِي، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " وُكِلَ بِهِ سَبْعُونَ مَلَكًا...، قَالَ لَهُ ابْنُ هِشَامٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فَالطَّوَافُ؟ قَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَا يَتَكَلَّمُ، إِلَّا بِسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، إِلَّا بِاللَّهِ، مُحِيَتْ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ بِهَا عَشَرَةُ دَرَجَاتٍ، وَمَنْ طَافَ، فَتَكَلَّمَ وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ، خَاضَ فِي الرَّحْمَةِ بِرِجْلَيْهِ، كَخَائِضِ الْمَاءِ بِرِجْلَيْهِ»[230].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق موسى بن سهل عن هشام بن عمار به بنحوه[231]، والفاكهي من طريق محمد ابن المبارك القرشي عن إسماعيل بن عياش به بنحو الجزء الثاني[232].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **هشام بن عمار الدمشقي:** صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح[233].

وثقه ابن معين[234]، وفي موضع: (ثِقَةٌ، وَفَوْقَ الثِّقَةِ، لَوْ كَانَ تَحْتَ رِدَائِهِ كِبْرٌ، أَوْ مُتَقَلِّدًا كِبْرًا، مَا ضَرَّهُ شَيءٌ لِخَيْرِهِ وَفَضْلِهِ)[235]، وفي موضع: (كَيِّسٌ كَيِّسٌ)[236]، وفي موضع: (ليس بالكذوب)[237]، ووثقه العجلي، وقال مرة: (صدوق)[238]، ووثقه الخليلي، وزاد: (كَبِيرٌ، رَوَى

[226] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (405/7).

[227] معجم الصحابة، للبغوي (419/3).

[228] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (241/3).

[229] المجموع شرح المهذب، للنووي (46،45/8).

[230] سنن ابن ماجه (985/2)، ح2957.

[231] المعجم الأوسط، للطبراني (201/8)، ح8400.

[232] أخبار مكة، للفاكهي (281/1)، ح573.

[233] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:573). وانظر للتفصيل: رسالة ماجستير: مرويات هشام بن عمار في الكتب الستة، للصفدي (1/90-101).

[234] سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص:397).

[235] سير أعلام النبلاء، للذهبي (293/13).

[236] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (66/9).

[237] تهذيب الكمال، للمزي (247/30).

عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ ، وَسَمِعَ مِنْهُ الْأَئِمَّةُ، وَالْقُدَمَاءُ، رَضِيَهُ الْحُفَّاظُ)[239]، والذهبي، وزاد: (مكثرٌ، لَهُ مَا يُنكَر)[240]، وفي موضع: (صدوق مكثرٌ، له ما يُنْكَر)[241]، وذكره ابن حبان في الثقات[242].

وقال أبو حاتم: (صدوق)[243]، وفي موضع: (لما كبر تغير، وكل ما دُفِعَ إليه قرأه، وكلما لُقِّنَ تَلَقَّنَ، وكان قديمًا أصح، كان يقرأ من كتابه)[244]، وقال النسائي: (لا بأس به)[245]، وقال مسلمة بن قاسم: (تُكُلِّمَ فيه، وهو جائز الحديث، صدوق)[246]، والدَّارَقُطنِيُّ: (صدوق، كبير المحل)[247]، وقال معن بن عيسى القزاز: (آفته أنه ربما لُقِّنَ أحاديث فتلقنها)[248]، وَقَال صالح جزرة: (كان هشام بن عمار يأخذ علَى الحديث، ولا يُحَدِّثُ ما لم يأخذ)[249].

قال الباحثون: ثقة، وأما عن قبوله للتلقين فقد قال الذهبي: (روى أبو بكر الإسماعيلي عن عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني، قال: كان هشام يُلَقَّنُ كل شيء، ما كان من حديثه، ويقول: أنا قد أخرجت هذه الأحاديث صحاحًا...، وكان يأخذ على كل ورقتين درهمًا، ويشارط، وقلت له: إن كنت تحفظ فَحَدِّثْ، وإن كنتَ لا تحفظ فلا تتلقن ما يُلَقَّن، فاختلط في ذلك، وقال: أنا أعرف هذه الأحاديث، ثم قال لي بعد ساعة: إن كنت تشتهي أن تعلم، فَأَدْخِلْ عليَّ إسنادًا في إسناد، تفقدتُ الأسانيد التي فيها قليل اضطراب فجعلتُ أسأله، فكان يَمُرُّ فيها يعرفها)[250]، وأما أخذ الأجرة على التحديث، فقد أفتى بجوازها أبو نعيم الفضل بن دكين، وعلي بن عبد العزيز البغوي، وَأَفْتَى الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيُّ أَبَا الْحُسَيْنِ بْنَ النَّقُورِ بِجَوَازِهَا لِأَنَّهُ ممن امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْكَسْبُ لِعِيَالِهِ بِسَبَبِ التَّحْدِيثِ، وقال السيوطي: وَيَشْهَدُ لَهُ جَوَازُ أَخْذِ الْوَصِيِّ الْأُجْرَةَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا، أَوِ اشْتَغَلَ بِحِفْظِهِ عَنِ الْكَسْبِ مِنْ غَيْرِ رُجُوعٍ عَلَيْهِ[251].

2. **إسماعيل بن عياش:** صدوق في أهل بلده مخلط في غيرهم(252)، وروايته هنا عن حميد بن أبي سوية، وهو مكي(253).
3. **حميد بن أبي سَوِيَّة، وقيل: حميد بن أبي سويد:** مجهول[254].

وقال ابن عدي: (حَدَّثَ عنه ابن عياش – يعني هذه الأحاديث–، وكأنه قد أخذ عطاء بن أبي رباح قباله، وهذه الأحاديث عن عطاء الذي يرويها عنه غير محفوظات)[255]، وقال الذهبي: (عنه إسماعيل بن عياش أحاديث منكرة، لعل النكارة من إسماعيل)[256].

---

(238) معرفة الثقات، للعجلي (332/2).
(239) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (445/1).
(240) المغني في الضعفاء، للذهبي (711/2).
(241) ميزان الاعتدال، للذهبي (302/4).
(242) الثقات، لابن حبان (233/9).
(243) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (70/9).
(244) المصدر نفسه (66/9).
(245) تسمية الشيوخ، للنسائي (ص:63).
(246) تهذيب التهذيب، لابن حجر (339/3).
(247) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص:281).
(248) تهذيب التهذيب، لابن حجر (339/3).
(249) تهذيب الكمال، للمزي (249/30).
(250) ميزان الاعتدال، للذهبي (303/4).
(251) انظر هذه المسألة: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (399/1).
(252) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:109).
(253) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:181).
(254) المصدر نفسه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لرواية إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده الشاميين، ولم يتابع على روايته، وقد استغربه النووي لأنه لم يعثر عليه. وقد حكم ابن حجر، والسخاوي بضعف إسناده[257]، وضعفه الألباني كذلك[258].

16. **قال الشيرازي:** (روى زياد بن أبى مريم قَالَ (جَاءَ رَجُلٌ إلَى النَّبيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فَقَالَ: "إنِّي رميتُ صيدًا، ثم تَغَيَّبَ فوجدتُهُ ميتًا"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "هَوَامُّ[259] الأرض كثير"، ولم يأمرْهُ بأكله)، **وقال النووي:** (وأما حديث زياد بن أبي مَرْيَمَ فَغَرِيبٌ، وَزِيَادٌ هَذَا تَابِعِيٌّ، وَالْحَدِيثُ مُرْسَلٌ، وَهُوَ زِيَادُ بن أبى مريم القرشيُّ الأمويُّ مولى عثمان بن عَفَّانَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)[260].

قال عبد الرزاق: (عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَمَيْتُ صَيْدًا، فَتَغَيَّبَ عَنِّي لَيْلَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ هَوَامَّ اللَّيْلِ كَثِيرَةٌ»)[261].

تخريج الحديث:

تفرد به عبد الرزاق.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده مرسل؛ لإرسال زياد بن أبي مريم للحديث، ولعله قال بغرابته لأجل الإرسال.

المبحث الثالث: ما استغرب النووي لفظة أو أكثر من ألفاظه

17. قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العاص: "وَقْتُ الْمَغْرِبِ إلَى أَنْ تَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ" فَغَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَالثَّابِتُ مِنْهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَغَيْرِهِ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: "وَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ ثَوْرُ الشَّفَقِ[262]")[263].

قال ابن خزيمة: (نا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ، نا مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ وَهُوَ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "وَقْتُ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ إِلَى اصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ")[264].

---

[255] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (79/3).

[256] ميزان الاعتدال، للذهبي (613/1).

[257] التلخيص الحبير، لابن حجر (539/2)، المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص:655).

[258] ضعيف الجامع الصغير وزيادته، للألباني (ص:819).

[259] هَوَامُّ: كل دابَّة تؤذي. غريب الحديث، لابن الجوزي (501/2).

[260] المجموع شرح المهذب، للنووي (114/9،115).

[261] المصنف، لعبد الرزاق (460/4)، ح8456.

[262] ثَوْرُ الشَّفَق: أَي انتشاره، وثَوَرَان حُمْرته، مِنْ ثَارَ الشَّيْءُ يَثُور، إِذَا انْتشَر وارْتَفع. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (229/1).

[263] المجموع شرح المهذب، للنووي (36/3).

[264] صحيح ابن خزيمة (182/1)، ح354.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم[265]، وأبو داود[266]، من طريق معاذ بن معاذ الْعَنْبَرِيِّ، وعند مسلم: "مَا لَمْ يَسْقُطْ ثَوْرُ الشَّفَقِ"، وعند أبي داود: "مَا لَمْ يَسْقُطْ فَوْرُ الشَّفَقِ[267]"، وأحمد عن يحيى بن أبي بكير[268]، بلفظ: "نور الشفق"، كلاهما عن شعبة بن الحجاج به، ولم أجد من أخرج لفظ: "إِلَى أَنْ تَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ" غير ابن خزيمة.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح، ولفظة: "حمرة الشفق" التي استغربها النووي لم ترد عن شعبة بن الحجاج إلا من رواية محمد بن يزيد الواسطي الذي تفرد بها، وهي صحيحة لوجود شواهد لها، وقد قال الألباني عن هذا الإسناد: (هذا إسناد جيد، إلا أن ابن خزيمة قال بعد أن ساقه: "إن صحت هذه اللفظة تفرد بها محمد بن يزيد، وإنما قال أصحاب شعبة فيه: "نور الشفق" مكان: "حمرة الشفق"[269]...، وقد ذهب إلى أن الشفق الحمرة: جمهور الفقهاء، وأهل اللغة، وهو قول الصاحبين، وقد رواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر كما في تهذيب الأسماء[270]...)[271]، وقد يكون الراوي الذي روى: "حمرة الشفق" رواها بالمعنى، وهذا لا يضير لاتحاد المعنى، فقد قال ابن منظور عن: " ثور الشفق": (وَهُوَ انْتِشَارُ الشَّفَق، وثَوَرانهُ حُمْرَته ومُعْظَمُه. ويُقَالُ: قَدْ ثارَ يَثُورُ ثَوْراً وثَوَراناً إِذا انْتَشَرَ فِي الأُفُق وَارْتَفَعَ، فإِذا غابَ حَلَّتْ صَلَاةُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ)[272] .

18. **قال الشيرازي:** (رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقول ذلك)، **وقال النووي:** (حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ هَذَا غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فَقَالَ فِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَعُوذُ بِاَللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ[273]")[274]، وقال في موضع: (وَهُوَ ضَعِيفٌ)[275] .

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرِّفَاعِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ كَبَّرَ، ثُمَّ يَقُولُ: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرَكَ"، ثُمَّ يَقُولُ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" ثَلَاثًا، ثُمَّ يَقُولُ: "اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا" ثَلَاثًا، "أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ"، ثُمَّ يَقْرَأُ)[276].

---

[265] صحيح مسلم (104/2)، ح1417.

[266] سنن أبي داود (109/1)، ح396.

[267] فَوْر الشَّفَق: هُوَ بَقِيَّة حُمْرة الشَّمْسِ فِي الأفُق الغَرْبي، سُمِّيَ فَوْرًا؛ لِسُطُوعه وحُمْرته. ويُروَى بِالثَّاء. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (478/3).

[268] مسند أحمد (570/11)، ح6993.

[269] صحيح ابن خزيمة (182/1–184).

[270] انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (165/3). وانظره في السنن الكبرى، للبيهقي (548/1)، ح1741.

[271] الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، للألباني (61/1).

[272] لسان العرب، لابن منظور (109/4).

[273] نَفْثِهِ: جَاءَ تَفْسِيرُهُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ الشِّعْرِ؛ لِأَنَّهُ يُنْفَثُ مِنَ الفَم. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (88/5).

[274] المجموع شرح المهذب، للنووي (322/3).

[275] المجموع شرح المهذب، للنووي (319/3، 320).

[276] سنن أبي داود (206/1)، ح775.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق محمد بن موسى البصري[277]، والنسائي من طريق عبد الرزاق بن همام[278]، والنسائي[279]، وابن ماجه[280] من طريق زيد بن الحباب، أربعتهم عن جعفر بن سليمان به، وكلهم ذكر أوله عدا الترمذي فذكره بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ الأزدي:** صدوق[281].

وثقه الدارقطني[282]، والذهبي[283]، وذكره ابن حبان في الثقات[284]، وقال أبو حاتم: (صدوقٌ)[285].

قال الباحثون: ثقة.

2. **جَعْفَرُ بنُ سليمانَ الضُّبَعِيُّ**[286]: صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع[287].

وثقه ابن سعد، وزاد: (وَبِهِ ضَعْفٌ، وَكَانَ يَتَشَيَّعُ)[288]، وابن معين[289]، والجوزجاني، وزاد: (روى أحاديث منكرة، وهو متماسكٌ، كان لا يَكْتُبُ)[290]، والعجلي، وزاد: (وكان يتشيع)[291] ، وقال ابن حبان: (كَانَ من الثِّقَات المتقنين فِي الرِّوَايَات، غير إِنَّه كَانَ ينتحل الميل إِلَى أهل الْبَيْت، ولَم يكن بداعية إلى مذهبه)[292]، ووثقه الذهبي، وزاد: (فيه شئ مع كثرة علومه، قيل: كان أميًّا، وهو من زُهَّادِ الشيعة)[293].

وقال أحمد: (لا بأس به)، فقيل له: إن سليمان بن حرب يقول: (لا يكتب حديثه)، فقال: (حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه، إنما كان يتشيع، وكان يُحَدِّثُ بأحاديث في فضل علي، وأهل البصرة يغلون في علي)[294]، وقال البزار: (لم نسمع أحدًا يطعن عليه في الحديث، ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم)[295]، وقال ابن عدي: (له حديث صَالِحٌ، وروايات كثيرة، وَهو حسن الحديث...، وَأَرْجُو أَنَّهُ

---

[277] سنن الترمذي (9/2)، ح242.

[278] سنن النسائي (132/2)، ح899.

[279] المصدر نفسه، ح900.

[280] سنن ابن ماجه (264/1)، ح804.

[281] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:355).

[282] سؤالات البرقاني للدارقطني (ص:48).

[283] الكاشف، للذهبي (653/1).

[284] الثقات، لابن حبان (428/8).

[285] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (48/6).

[286] الضُّبَعِيُّ: هذه النسبة إلى بني ضُبَيْعَةَ بن قيس، نزل أكثرهم البصرة، وكانت بها مَحَلَّةٌ تنسب إليهم يقال لها: بنى ضُبَيْعَةَ. انظر: الأنساب، للسمعاني (376/8).

[287] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:140).

[288] الطبقات الكبير، لابن سعد (289/9).

[289] تاريخ ابن معين – رواية الدوري- (130/4).

[290] أحوال الرجال، للجوزجاني (ص:184).

[291] معرفة الثقات، للعجلي (268/1).

[292] الثقات، لابن حبان (140/6،141).

[293] الكاشف، للذهبي (294/1).

[294] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (481/2).

[295] تهذيب التهذيب، لابن حجر (97/2،98).

لا بَأْسَ بِهِ، والذي ذكر فيه من التشيع، والروايات الَّتِي رواها الَّتِي يستدل بها عَلَى أَنَّهُ شيعيٌّ، فقد روى فِي فضائل الشيخين أَيضًا كما ذكرت بعضها، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كَانَ منها منكرًا، فلعل البلاء فيه من الراوي عَنْهُ، وَهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه)[296].

وقال عبد الله بن أبي الأسود: (يخالف في بعض حديثه)[297]، وضعفه ابن عمار الموصلي[298]، وقال علي بن المديني: (أكثر جعفر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم)[299].

قال الباحثون: صدوق يتشيع، ولم يكن داعية إلى مذهبه.

3. **عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الرِّفَاعِيُّ:** لا بأس به، رمي بالقدر، وكان عابدًا[300].

وثقه وكيع بن الجراح[301]، وابن معين[302]، وابن عمار الموصلي[303]، وأبو زرعة[304]، وقال أحمد بن حنبل: (لم يكن به بأس)[305]، وقال أبو حاتم: (ليس بحديثه بأس)، فقال ابنه عبد الرحمن: (يحتج بحديثه)؟ قال: (لا، وكان علي بن علي حسن الصوت بالقرآن، فاضلًا في نفسه)[306]، وَقَال النَّسَائي: (لا بأس به)[307]، وقال ابن حبان: (كَانَ مِمَّن يخطيء كثيرًا، على قلَّة رِوَايَته، وينفرد عن الْأَثْبَات بما لا يشبه حديث الثِّقَات، لَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد)[308].

وهذا الراوي فيه بدعة القدر فقد قال يحيى القطان: (كان يرى القدر)[309].

قال الباحثون: ثقة، رمي بالقدر.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لأجل جعفر بن سليمان الصدوق. وقد قال أبو داود: (هَذَا الْحَدِيثُ، يَقُولُونَ هُوَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا، الْوَهْمُ مِنْ جَعْفَرٍ)[310]، وقال الترمذي: (وَقَدْ تُكُلِّمَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَتَكَلَّمُ فِي عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرِّفَاعِيِّ "، وقَالَ أَحْمَدُ: «لَا يَصِحُّ هَذَا الحَدِيثُ»)[311]، وأما قول أحمد بن حنبل: (لَا يصح هَذَا الْحَدِيثُ)، فقد قال الألباني: (ولعل الإمام أحمد يريد نَفْيَ الصحةِ المُصْطَلَحِ عليها؛ وهي التي فوق الحسن، فلا ينافي حينئذٍ كون الحديث حسنًا، والله أعلم)[312] .

---

[296] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (389/2).

[297] التاريخ الكبير، للبخاري (192/2).

[298] تهذيب التهذيب، لابن حجر (97/2).

[299] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (481/2).

[300] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:404).

[301] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (196/6).

[302] تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– (ص:146).

[303] تهذيب الكمال، للمزي (73/21).

[304] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (196/6).

[305] المصدر نفسه.

[306] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (196/6).

[307] تهذيب الكمال، للمزي (74/21).

[308] المجروحين، لابن حبان (112/2).

[309] تهذيب الكمال، للمزي (74/21).

[310] سنن أبي داود (206/1)، ح775.

[311] سنن الترمذي (9/2)، ح242.

[312] أصل صفة صلاة النبي – صلى الله عليه وسلم–، للألباني (253/1).

19.قال الشيرازي: (رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ مِنْ الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيُضِفْ إلَيْهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ الرُّكُوعَ فليتمَّ الظهر أربعًا")، وقال النووي: (هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ غَرِيبٌ)[313].

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ الْمُخَرِّمِيُّ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ بَحْرٍ الْبُرُورِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، ثنا أَبُو يَزِيدَ الْحَصَّافُ الرَّقِّيُّ وَاسْمُهُ خَالِدُ بْنُ حَيَّانَ، نا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكِ الرُّكُوعَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى فَلْيُصَلِّ الظُّهْرَ أَرْبَعًا»)[314].

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني من طريق عبد الرزاق بن عمر الدمشقي بنحو الجزء الأول، والحجاج بن أرطاة بنحو الجزء الأول، وياسين بن معاذ بنحوه، ثلاثتهم: (عبد الرزاق- الحجاج- ياسين)، عن الزهري عن سعيد بن المسيب به[315]، والدارقطني من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب به بنحو الجزء الأول[316].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **أَبُو يَزِيدَ الْحَصَّافُ الرَّقِّيُّ، خَالِدُ بْنُ حَيَّانَ:** صدوق يخطىء[317].

وثقه ابن سعد[318]، وزاد: ثبت، وابن معين[319]، وابن عمار الموصلي[320]، والنسائي[321]، وذكره ابن حبان في الثقات[322]، وفي موضع لابن معين: (ليس به بأس)[323]، وقال أحمد بن حنبل: لم يكن به بأس[324]، وفي موضع زاد: (كَانَ يَرْوِي عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ غَرَائِبَ، كَتَبْنَا عَنْهُ غرائب)[325]، وقال ابن خراش، والدارقطني: (لا بأس به)[326]، وقال الذهبي: (فيه لين ما، وهو صدوق)[327]، وقال الفلاس: (ضعيف الحديث)[328].

قال الباحثون: صدوق.

---

[313]المجموع شرح المهذب، للنووي (215/4).

[314]سنن الدارقطني (320/2)، ح1603.

[315] سنن الدارقطني (317/2-319)، ح1595، 1596، 1597، 1599.

[316] سنن الدارقطني (322/2)، ح1607.

[317] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:187).

[318] الطبقات الكبير، لابن سعد (491/9).

[319] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (293/8).

[320] المصدر نفسه.

[321] تهذيب التهذيب، لابن حجر (85/3).

[322] الثقات، لابن حبان (223/8).

[323] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (293/8).

[324] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (326/3).

[325] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (293/8).

[326] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (294/8)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص:28).

[327] الكاشف، للذهبي (363/1).

[328] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (294/8).

2. **سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ:**

قال أبو زرعة: (لين الحديث)[329]، وأبو حاتم: (ضعيف الحديث جدًّا)[330]، وابن حبان: (مُنكر الْحَدِيث جدًّا، يَرْوِي عَن الْأَثْبَات مَا يُخَالف حَدِيث الثِّقَات، حَتَّى خرج عَن حد الِاحْتِجَاج بِهِ إِلَّا فِيمَا وَافق الْأَثْبَات من رِوَايَة ابْنه عَنْهُ)[331]، وقال الأزدي: (منكر الحديث)[332]، وأبو أحمد الحاكم: (في حديثه بعض المناكير)[333]، وقال الدارقطني: (ضعيف)[334]، وقال البيهقي: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ الْأَئِمَّةُ، وَتَرَكُوهُ)[335]، والذهبي: (ضعفوه)[336]، وابن حجر: (متروك)[337].

قال الباحثون: متروك.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل سليمان بن أبي داود المتروك، وقد تابعه عبد الرزاق بن عمر، وهو متروك الحديث في الزهري[338]، والحجاج بن أرطاة، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس[339]، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين[340]، وياسين بن معاذ: ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ[341]، وأما طريق داود بن أبي هند، فقد قال ابن حجر: (فيه يحيى بن راشد البراذعي وَهُوَ ضَعِيفٌ)[342]، وقد قال عنه النووي في موضع: (رِوَايَة ضَعِيفَة غَرِيبَة)[343]، وقال ابن حجر عن الطرق السابقة: (وَلَمْ يَذْكُرُوا كُلُّهُمْ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ "وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ الرَّكْعَةَ الْأَخِيرَةَ فَلْيُصَلِّ الظُّهْرَ أَرْبَعًا" وَلَا قَيَّدُوهُ بِإِدْرَاكِ الرُّكُوعِ)[344].

20. **قال النووي:** (وَأَمَّا حَدِيثُ: "إذَا نَامَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَسَّدْ يَمِينَهُ"، فَغَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ صَحِيحٌ بِمَعْنَاهُ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "إذَا أَتَيْت مَضْجَعَك فَتَوَضَّأْ وُضُوءَك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل: "اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إلَيْك" إلَى آخِرِهِ)[345].

قال النسائي: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَذَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: " إِذَا أَخَذَ أَحَدُكُمْ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَتَوَسَّدْ يَمِينَهُ، ثُمَّ لِيَقُلْ: بِاسْمِ اللهِ، اللهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي

(329) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (116/4).
(330) المصدر نفسه.
(331) المجروحين، لابن حبان (335/1).
(332) لسان الميزان، لابن حجر (150/4).
(333) المصدر نفسه.
(334) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص:33).
(335) السنن الصغير، للبيهقي (95/4).
(336) ديوان الضعفاء، للذهبي (ص:172).
(337) التلخيص الحبير، لابن حجر (105/2).
(338) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:354).
(339) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:152).
(340) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:49).
(341) التلخيص الحبير، لابن حجر (105/2).
(342) المصدر نفسه (107/2).
(343) خلاصة الأحكام، للنووي (672/2).
(344) التلخيص الحبير، لابن حجر (106/2).
(345) المجموع شرح المهذب، للنووي (291/5).

إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، رَهْبَةً مِنْكَ، وَرَغْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ، وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الْمُنْزَلِ، وَبِنَبِيِّكَ الْمُرْسَلِ، مَنْ قَالَهَا ثُمَّ مَاتَ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ")[346].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[347]، ومسلم[348] من طريق منصور بن المعتمر، ومسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن حصين بن عبد الرحمن السلمي، ومن طريق عمرو بن مرة[349]، ثلاثتهم: (منصور- حصين- عمرو) عن سعد بن عبيدة به بنحوه، وفيه زيادة، عدا رواية عمرو، والبخاري[350]، ومسلم[351] من طريق أبي إسحاق الهمداني، والبخاري من طريق المسيب بن واضح[352]، كلاهما عن البراء بن عازب بنحوه، ولم نجد من أخرج هذه الزيادة: " **فَلْيَتَوَسَّدْ يَمِينَهُ**" إلا النسائي في الكبرى، وفي الرواية الصحيحة في طرق التخريج: "اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ".

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. **محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوِيُّ**[353]: صدوق يهم[354].

وثقه ابن المديني[355]، والذهبي[356]، وذكره ابن حبان في الثقات[357]، وقال ابن معين: (ليس به بأس)[358]، وفي موضع: (صالح)[359]، وقال أبو زرعة: (صدوقٌ، إلا أنه يهم أحيانًا)[360]، وفي موضع آخر: (منكر الحديث)[361].

وقال أبو داود[362]، وأبو حاتم[363]: (ليس به بأس)، زاد أبو حاتم: (صدوقٌ صالحٌ، إلا أنه يهم أحيانًا)، وفي موضع آخر قال أبو حاتم: (ضعيف الحديث)[364]، وفي موضع: (منكر الحديث)[365]، وقال ابن عدي: (رواياته عامتها عَمَّن روى إفرادات وغرائب كلها مما يُحتمل،

---

[346] السنن الكبرى، للنسائي (288/9)، ح10552.
[347] صحيح البخاري (58/1)، ح247.
[348] صحيح مسلم (2081/4)، ح2710.
[349] صحيح مسلم (2082/4)، ح2710.
[350] صحيح البخاري (69/8)، ح6313.
[351] صحيح مسلم (2082/4)، ح2710.
[352] صحيح البخاري (69/8)، ح6315.
[353] الطُّفَاوِيُّ: هَذِه النِّسْبَة إِلَى ثَعْلَبَة، وعامر، وَمُعَاوِيَة أَوْلَاد أعصر بن سعد بن قيس عيلان، وَقيل فِي أسمائهم غير ذَلِك، وأمهم طفاوة بنت جرم بن ريَّان، فنسبوا إِلَيْهَا. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (283/2).
[354] تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:493).
[355] السنن الكبرى، للبيهقي (516/3).
[356] ميزان الاعتدال، للذهبي (618/3).
[357] الثقات، لابن حبان (442/7).
[358] تاريخ ابن معين – رواية الدوري- (4 /142).
[359] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (324/7).
[360] العلل، لابن أبي حاتم (401/1).
[361] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (324/7).
[362] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ص:175).
[363] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (324/7).

ويُكتب حديثه، ولم أَرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وأخرجته أنا في جملة من سُمِّيَ محمد بن عبد الرحمن؛ لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتُها التي ينفرد بها، وكل ذلك فَمُحْتَمَلٌ لا بأس به)[366]، وقد ذكر أحمد بن حنبل أنه كان يدلس[367]، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في طبقاته[368]، فلذلك لابد من التصريح بالسماع، وفيه بدعة التشيع حيث كان يغلو في التشيع، كما أفاد ابن حبان[369].

قال الباحثون: صدوق يهم، ومدلس من الثالثة، وفيه تشيع.

2. **حصين بن عبد الرحمن السلمي:** وقد ذكره العلائي في القسم الأول من المختلطين[370]، فلا يضير اختلاطه.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح لغيره دون لفظة: " فَلْيَتَوَسَّدْ يَمِينَهُ"؛ لأجل محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وهو صدوق يهم، ومدلس من الثالثة، وقد صرح بالسماع فيه، وحديثه لا علاقة له ببدعة التشيع، وقد توبع على حديثه إلا هذه الزيادة، ولعل هذه الزيادة رويت بالمعنى، وقال ابن الملقن مؤيدًا للنووي: (غريبٌ هكذا)[371] .

الخاتمة:

الحمد لله الذي أنعم عليَّ بإتمام هذا العمل بعد أن قضيت معه الليالي، والأيام الجميلة، وما من عمل إلا وله نتائجه وثمرته، وقد توصلت بعد هذا العمل إلى العديد من النتائج:

1. تنوعت أحكام النووي على الأحاديث بين التصحيح والتحسين والتضعيف، وكان اهتمامه بنقد الأسانيد أشد حتى تكاد لا تجد صفحة واحدة تخلو من ذلك، إن لم يكن العديد من الأحكام فيها نفسها.
2. حكم النووي على ثلاثين حديثًا بأنها غريبة، وقد قام الباحثون بدراسة عشرين حديثًا منها دراسة تفصيلية للخروج بخلاصة الحكم عليها من خلال تقسيمها إلا ثلاثة مباحث: غرابة الإسناد، غرابة الإسناد والمتن، ما استغرب النووي لفظة أو أكثر فيه.
3. بالنسبة لغرابة الإسناد: درس الباحثون خمسة أحاديث، وقد ضعف الباحثون الأحاديث من الثاني إلى الخامس، ولم يعثروا على الحديث الأول مرفوعًا، بل وجدوه موقوفًا، وقد استغرب النووي أسانيدها، ففي الحديث الأول استغرب المرفوع، وفي الثاني كذلك، وقد ورد الحديث موقوفًا، وفي الثالث: تفرد به راوٍ عن شيخه، وهو معروف من رواية صحابي آخر، وفي الرابع: استغرب الإسناد نفسه، وفي الخامس: استغربه من رواية أبي هريرة المنكرة، وهذا يدل على أن النووي يقول بالغرابة عند استغراب رفع الحديث، أو عند تفرد راوٍ عن شيخه، أو نكارته عن أحد الصحابة، أو شهرته عن صحابي آخر.
4. بالنسبة لغرابة الإسناد والمتن معًا: درس الباحثون أحد عشر حديثًا: وحكموا على الحديث السادس بالترك، وعلى السابع، والعاشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر بالضعف لأجل ضعف في رواة السند، وعلى الثامن، والحادي عشر، والسادس عشر بالإرسال، وأما الحديث التاسع فكان غير موجود من رواية عائشة، لكن ذكر أبو حميد الساعدي أنه مرويٌّ عن عشرة من الصحابة، فقد

[364] تهذيب التهذيب، لابن حجر (309/9).

[365] ميزان الاعتدال، للذهبي (618/3).

[366] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (193/6،195).

[367] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (110/3).

[368] طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:43).

[369] الثقات، لابن حبان (442/7).

[370] المختلطين، للعلائي (ص:21).

[371] خلاصة البدر المنير، لابن الملقن (253/1).

تكون عائشة أحدهم، وأما الثاني عشر: فهو صحيح، ولعل النووي لم يعثر عليه، فقد ذكر الباحثون قول الألباني أن الكثير من المتأخرين لم يقف له على مخرج أصلًا، وهذا يدل على أن غرابة السند والمتن عند النووي يقصد بها في الغالب الضعف.

5. بالنسبة لما استغرب النووي لفظة أو أكثر فيه: درس الباحثون أربعة أحاديث، وقد حكموا على الحديث السابع عشر بأنه صحيح، وأن اللفظة التي استغربها النووي صحيحة لها شواهد، وأن الحديث الثامن عشر حسن، ولعله استغربه من أجل قول أحمد بن حنبل: (لا يصح هذا الحديث)، وقد أوضح الألباني أن قصد أحمد هو عدم الصحة التي هي أعلى من الحسن، وحكموا على الحديث التاسع عشر بأنه منكر، وعلى الحديث العشرين بأنه صحيح لغيره دون لفظة: "فليتوسد يمينه"، ولعلها رويت بالمعنى، ويؤخذ مما سبق إطلاق النووي الغرابة على ما تفرد به راوٍ في زيادة لفظة في الحديث، أو تغيير في ألفاظ الحديث.

6. لم يكن تطبيق الأئمة للمصطلحات النظرية تطبيقًا حرفيًّا، بل تعددت استعمالات الحديث الغريب عند النووي فقد استعملها في: الغرابة عن صحابي معين، أو ما تفرد به بعض الرواة عن شيوخهم، أو استغرابه مرفوعًا، وإثبات وقفه، أو الضعف، أو ما لم يعثر عليه، كما ورد في النقاط السابقة.

التوصيات:

1. أوصي طلبة العلم بأن يكثفوا أبحاثهم في نقد الأسانيد والمتون؛ لأن الاهتمام بذلك يؤدي إلى تصفية السنة النبوية مما يشوبها من أحاديث منكرة، وأوصي بالاهتمام أكثر بدراسة مناهج الأئمة في النقد لهما خاصة الأئمة المتقدمين للتوصل إلى نتائج مهمة بأن العلماء لم يكونوا يتعاملون مع مراتب الرواة كالأرقام الحسابية أو المعادلات الرياضية، بل بالقرائن التي ترجح صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه.

2. ضرورة الاهتمام بدراسة منهج الإمام النووي في كتبه من خلال الدراية والرواية، حيث إنه متبحر في علم الحديث في هذين العلمين المهمين.

المصادر والمراجع:

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة. لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، (1420هـ-1999م).

أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي. تحقيق: د. سعدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، (1402هـ-1982م).

أحوال الرجال. لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجُوزجاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، د. ط، د. ت.

أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه. لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، (1414هـ-1994م).

الإرشاد في معرفة علماء الحديث. أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، (1409هـ-1988م).

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. لمحمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، (1405هـ-1985م).

الاستيعاب في معرفة الأصحاب. لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، (1412هـ-1992م).

أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم. لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، (1427هـ-2006م).

الأعلام. خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، (1423هـ- 2002م).

الأم. لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف الشافعي المطلبي القرشي المكي، دار المعرفة، بيروت، د. ط، (1410هـ-1990م).

الأنساب. لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، (1382هـ-1962م).

البداية والنهاية. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، (1408هـ-1988م).

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير. لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، (1425هـ-2004م).

بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، ابن القطان الفاسي، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، (1418هـ-1997م).

تاريخ ابن معين (رواية الدارمي). لابن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، د. ط، (1400هـ-1980م).

تاريخ ابن معين (رواية الدوري). لابن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (1399هـ-1979م).

تاريخ ابن يونس المصري. لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (1421هـ-2001م).

تاريخ أسماء الثقات. لأبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، (1404هـ- 1984م).

تاريخ الإسلام. لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، (1424هـ-2003م).

التاريخ الكبير. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، د. ط، د. ت.

تاريخ بغداد. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (1417هـ-1997م).

تاريخ دمشق. لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، تحقيق: محب الدين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، (1415هـ-1995م).

تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل. لأبي زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ابن العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، د. ط، د. ت.

تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين. لعلاء الدين علي بن إبراهيم بن العطار، تحقيق: مشهور سلمان، الدار الأثرية، الأردن، الطبعة الأولى، (1428هـ-2007م).

تذكرة الحفاظ. لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (1419هـ–1998م).

التذكرة في الأحاديث المشتهرة. لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (1406هـ–1986م).

الترغيب والترهيب. لأبي القاسم قوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي الأصبهاني، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، (1414هـ–1993م).

تسمية الشيوخ. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (1423هـ–2002م).

التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، الطبعة الأولى، (1406هـ–1986م).

تقريب التهذيب. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الثالثة، (1411هـ–1991م).

التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، (1405هـ–1985م).

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، (1419هـ–1989م).

تمام المنة في التعليق على فقه السنة. محمد ناصر الدين الألباني، دار الراية، الرياض، الطبعة الخامسة، د. ت.

تهذيب الأسماء واللغات. لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.

تهذيب التهذيب. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، (1400هـ–1980م).

توجيه النظر إلى أصول الأثر. لطاهر بن صالح بن أحمد بن موهب الجزائري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، (1416هـ–1995م).

تيسير مصطلح الحديث. لمحمود بن أحمد الطحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة العاشرة، (1425هـ–2004م).

الثقات. لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البُستي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، (1393هـ–1973م).

الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب. لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، الكويت، الطبعة الأولى، (1422هـ–2001م).

الجرح والتعديل. لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، (1371هـ–1952م).

خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام. لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (1418هـ–1997م).

خلاصة البدر المنير. لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، (1410هـ–1989م).

الدارس في تاريخ المدارس. لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، (1410هـ-1990م).

ديوان الضعفاء والمتروكين. لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، (1387هـ-1967م).

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. لمحمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، (1412هـ-1992م).

السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. لمصطفى بن حسني السباعي، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثالثة، (1402هـ-1982م).

سنن ابن ماجه. لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، د. ط، د. ت.

سنن أبي داود. لأبي داود سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني، تحقيق: محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، د. ت.

سنن الترمذي. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، (1395هـ-1975م).

سنن الدارقطني. لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، حسن شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (1424هـ-2004م).

السنن الصغير. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، الطبعة الأولى، (1410هـ-1989م).

السنن الكبرى. لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، (1424هـ-2003م).

السنن الكبرى. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (1421هـ-2001م).

سنن النسائي. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، (1406هـ-1986م).

سؤالات ابن الجنيد لابن معين. لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (1408هـ-1988م).

سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود. لأبي عبيد محمد بن علي الآجري، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، (1431هـ-2010م).

سؤالات البرقاني للدارقطني (رواية الكرجي عنه). لأبي بكر أحمد بن محمد البرقاني، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، مكتبة: كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، (1404هـ-1984م).

سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، (1404هـ-1984م).

سؤالات حمزة السهمي للدارقطني. لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني، تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، (1404هـ-1984م).

سؤالات السلمي للدارقطني. لمحمد بن الحسين السلمي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مكتبة الملك فهد، السعودية، الطبعة الأولى، (1427هـ–2007م).

سير أعلام النبلاء. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، (1405هـ–1985م).

شرح السنة. لمحيي السنة الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية، (1403هـ–1983م).

شرح علل الترمذي. لابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، (1407هـ–1987م).

شرح معاني الآثار. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، حققه وقدم له: محمد زهري النجار– محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، (1414هـ–1994م).

شعب الإيمان. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، (1423هـ–2003م).

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، (1407هـ–1987م).

صحيح *ابن خزيمة*. لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ط، د. ت.

صحيح *البخاري*. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى، (1422هـ–2002م).

صحيح *مسلم*. لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د. ت.

ضعيف الجامع الصغير وزيادته. لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، د. ط، د. ت.

ضعيف *سنن أبي داود*. لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، الكويت، الطبعة الأولى، (1423هـ–2003م).

ضعيف *سنن الترمذي*. لمحمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الاسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، (1411هـ–1991م).

الضعفاء الكبير. لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى، (1404هـ–1984م).

الضعفاء والمتروكون. لأبي عبد الرحمن أحمد بن على النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، (1396هـ–1976م).

طبقات الشافعية الكبرى. لأبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، (1413هـ–1993م).

طبقات الشافعية. لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، (1407هـ–1987م).

طبقات الشافعيين. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د. ط، (1413هـ–1993م).

الطبقات الكبير. لأبي عبد الله محمد بن سعد الهاشمي، تحقيق: د.علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، (1421هـ، 2001م).

طبقات المدلسين. لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د.عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، (1404هـ-1984م).

علل ابن أبي حاتم. لعبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس بن المنذر الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميد، د. خالد الجريسي، مكتبة الملك فهد، السعودية، الطبعة الأولى، (1427هـ-2006م).

علل أحمد بن حنبل (رواية المروذي وغيره). لأحمد بن حنبل، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، (1409هـ-1988م).

العلل الكبير. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرين، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، (1409هـ-1988م).

العلل ومعرفة الرجال. لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، (1422هـ-2001م).

علوم الحديث ومصطلحه عرضٌ ودراسة. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، (1404هـ- 1984م).

غريب الحديث. لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، بيروت، د. ط، (1402هـ-1982م).

فتح الباري شرح صحيح البخاري. لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: محمود عبد المقصود، وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (1417هـ-1996م).

فضائل الأوقات. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عدنان عبد الرحمن القيسي، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (1410هـ-1990م).

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. لمحمد جمال الدين بن محمد القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد الخطيب، دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، (1413هـ-1992م).

الكامل في ضعفاء الرجال. لعبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (1418هـ-1997م).

اللباب في تهذيب الأنساب. لعلي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري، عز الدين ابن الأثير، دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.

لسان العرب. لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، (1414هـ-1994م).

لسان الميزان. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، دائرة المعرف النظامية، الهند، الطبعة الثالثة، (1406هـ-1986م).

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لمحمد بن حبان بن احمد ابى حاتم التيميمي البستى، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، (1396هـ-1976م).

مجمع *الزوائد ومنبع الفوائد.* لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، د. ط، (1414هـ-1994م).

المجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي والمطيعي. لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، د. ط، د. ت.
المختلطين. لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، ود. علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، (1417هـ–1996م).
مرويات هشام بن عمار في الكتب الستة. نعيم أسعد الصفدي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية أصول الدين، (1417هـ–1997م).
المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص. لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (1411هـ–1990م).
مسند أحمد. لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، حققه: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (1421هـ–2001م).
مشارق الأنوار على صحاح الآثار. للقاضي: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، المكتبة العتيقة، ودار التراث، د. ط، د. ت.
مصنف ابن أبي شيبة. لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، (1409هـ–1988م).
مصنف عبد الرزاق. لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، (1403هـ–1983م).
المعجم الأوسط. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د. ط، (1415هـ–1995م).
معجم *البلدان*. لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، د. ط، (1397هـ–1977م).
معجم *الصحابة*. لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد البغوي، تحقيق: محمد الأمين الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، (1421هـ–2000م).
المعجم الكبير. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، د. ت.
معجم *مقاييس اللغة*. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، (1399هـ–1979م).
معرفة الثقات. لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (1405هـ–1985م).
المعرفة والتاريخ. لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، (1401هـ–1981م).
المغني في الضعفاء. لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: د. نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، د .ط، (1407هـ–1987م).
المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، (1405هـ–1985م).
معرفة أنواع علوم الحديث. لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، د. ط، (1406هـ–1986م).

المنتقى من السنن المسندة. لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، (1408هـ-1988م).

المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي. لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شفيق دمج، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، (1408هـ-1988م).

منهج النقد في علوم الحديث. لنور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر بدمشق، الطبعة الثالثة، (1418هـ-1997م).

موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني. لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية، د. ت.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ط، (1382هـ-1963م).

نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ملحقًا بكتاب سبل السلام. لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: عصام الصبابطي، عماد السيد، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الخامسة، (1418هـ-1997م).

نصب الراية لأحاديث الهداية. لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى، (1418هـ-1997م).

النهاية في غريب الحديث والأثر. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د. ط، (1399هـ-1979م).

هدي الساري مقدمة فتح الباري. لابن حجر العسقلاني، دار مصر للطباعة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، د. ت.